إبطال الرأي النحوي في ضوء منطلقات الحجاج وتقنياته

د/ أيمن فتحي عبد السلام زين
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية دار العلوم – جامعة المنيا

Refuting the grammatical opinion considering in light of argumentation and its techniques

Abstract:

The present study tackles refuting the grammatical opinion in light of reasons for argumentation and its techniques. It aims at clarifying one of these reasons: *al-'iftirâḍ*. It also aims at pinpointing the techniques of argumentation as represented in quasi-logical claims and other tools in grammatical discourse. The study adopts a descriptive, analytical approach that relies on induction. The conclusions reached include:

Al-'iftirâḍ constituted a convincing argumentative reason in refuting grammatical opinions via including and testing all possible aspects. Also, to refute a grammatical opinion, grammarians relied on a large number of quasi-argumentative claims that were influential in conviction. The study also showed that the foundations of Arabic grammar represented argumentative techniques that established a new form of structures or were established on structures that had existed earlier.

Keywords: grammar, reasons for argumentation, refuting opinions, *al-'iftirâḍ*, quasi-logical justifications

إبطال الرأي النحوي في ضوء منطلقات الحجاج وتقنياته

مستخلص:

يعالج هذا البحث موضوع: إبطال الرأي النحوي في ضوء منطلقات الحجاج وتقنياته، ويهدف إلى بيان منطلق واحد منها وهو الافتراض، كما يهدف إلى استخراج تقنيات الحجاج ممثلة في الحجج شبه المنطقية وغيرها من الخطاب النحوي، وتتخذ الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الاستقراء منهجا لها، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج من أبرزها:

شكل الافتراض منطلقا حجاجيا إقناعيا في إبطال الرأي النحوي عن طريق إحاطته بكل الوجوه الممكنة واختبارها، كذلك اعتمد النحاة في إبطال الرأي النحوي على عدد كبير من الحجج شبه المنطقية التي لها دور كبير في الإقناع. وأثبت البحث أيضا أن أصول النحو العربي تمثل تقنيات حجاجية إما مؤسسة لواقع جديد في الأبنية والتراكيب، أو مؤسسة على الواقع الموجود بالفعل.

الكلمات المفتاحية: النحو - منطلقات الحجاج - إبطال الرأي - الافتراض- العلل شبه المنطقية.

إبطال الرأي النحوي في ضوء منطلقات الحجاج وتقنياته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، وبعد،،،

فإن مقام التدليل وبناء الحجة في النحو العربي يعد بلا شك من أهم المقامات في صياغة النظرية اللغوية العربية، وليس النحو بدعا في ذلك، فكل حقل معرفي يسعي ليحصن بناءه النظري بجهاز استدلالي تحتل فيه الحجة موقعا مميَّزا، ونظرا لأن لكل خطاب خطابا مضادا، ولكل حجة حجة تنقضها تنبني على رؤية مخالفة ومنطق مغاير، وهو ما عرف بتضاد الأصوات، فالحجاج نشاط تداولي متمثل في الحياة بشتى صورها وعلى مختلف الحقول ضمن الإطار الكلي لعملية التواصل الإنساني، وهو فعالية استدلالية خطابية تُبْنى على عرض الآراء أو الاعتراض عليها، وتهدف إلى إقناع الغير بصواب الرأي المعروض أو ببطلان الرأي المعترض عليه، ولذلك فالحجاج هو الخطاب الهادف إلى الإقناع، بل إنه فن الإقناع، والإقناع حاضر في كل خطاب كما تؤكده النظريات الحديثة.

والحكم بالبطلان يعد من أشد صور الرفض في النحو العربي، ولا يحكم به إلا من امتلك من تقنيات الحجاج ما يُقنِع به الآخرين، ويَقْنَع به الآخرون، لذا فإن هذا العمل يعالج " إبطال الرأي النحوي في ضوء منطلقات الحجاج وتقنياته، وسوف يركزعلى منطلق واحد من منطلقات الحجاج التي ذكرها باحثوه وهو" الافتراض" [١]، فقد لفت نظري هذا الجانب المنطقي في عرض الحجج وهذه الطريقة المنهجية العلمية من خلال الافتراض بوصفه منطلقا من منطلقات الحجاج، ويعبر عنها أيضا بالاحتمال، وهو ما عرف بالسبر والتقسيم في النحو العربي.

ونظرا لهذا التعدد الهائل الذي أبدعه النحاة العرب في التحليل النحوي لجهات إبطال الرأي النحوي، حتى أصبح من النادر أن يذكر رأي واحد لإبطال الرأي، وصار الغالب ذكر جهات أو وجوه متنوعه للإبطال، نظرا لذلك تنوعت تقنيات الحجاج [٢] وفقا لتنوع الجهات التي أُبْطِلَ من خلالها الرأي النحوي حيث شملت- وفقا لتصور بيرلمان وتيتكا- طريقة الوصل ممثلة في الحجج شبه المنطقية من ناحية، والحجج المؤسسة على بنية الواقع والأخرى المؤسسة لبنية الواقع ويدخل فيها وفقا لرؤية هذا العمل بعض صور السماع، وقياس الشبه والقياس التمثيلي والحمل على النظير، وعدم النظير، وشملت أيضا طريقة الفصل والتي يقصد بها التقنيات المستخدمة لغرض إحداث القطيعة وإفساد اللحمة الموجودة بين عناصر تشكل عادة كلاً لا يتجزأ ...فوفق هذه الطرائق يحدث فصل داخل المفهوم الواحد بملاحظة انعدام الانسجام بين العناصر المكونة له. [٣]، فوجود هذه التقنيات في النحو العربي تجعل الظاهرة – ظاهرة الإبطال – جديرة بالدراسة.

هذا، وقد اتخذ الطرح الحجاجي في إبطال الرأي النحوي مرتبة التحاور والتي ترتكز في تصور النظرية التعارضية التي أشار إليها د. طه عبد الرحمن على الآلية الخطابية المعروفة باسم التعارض حيث يضطلع المتحاور بدورين في الآن نفسه، فيكون مرة عارضا، ومرة أخرى معترضا، فهو أحادي غالبا لا يلتقي فيه المدعي مع الخصم. [٤]

ويهدف هذا العمل إلى استخراج تقنيات الحجاج ممثلة في الحجج بأنواعها السابقة من الخطاب النحوي المعني بإبطال الآراء، ومحاولة بيان الجانب الإقناعي الذي امتاز به الاستدلال النحوي في إبطال الرأي على ضوء ما ذكره علماء الحجاج المعاصرون. كما يهدف إلى معرفة موقع أصول النحو وقواعد التوجيه التي هي بمنزلة الدستور الذي التزم به النحاة في التفكير النحوي من الحجج السابقة، ويحاول البحث أيضا أن يوضح دور اللغة نفسها بمفرادتها وعواملها وروابطها الحجاجية في إبطال الرأي النحوي.

وتتخذ الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الاستقراء منهجا لها، حيث نقوم بجمع عينة كافية من الآراء النحوية- فليس الإحصاء هدفا من أهداف الدراسة - المتعلقة بالإبطال وتحليلها واستقراء ما أنتجه الفكر النحوي في ضوء نظرية الحجاج، ثم استخراج التقنيات الحجاجية وبيان دورها في الإقناع. وليس التأكد من سلامة الرأي من الاعتراض عليه هدفا منهجيا من أهداف العمل، بل يسعى لتحليل ما قدم من وجوه في إبطال الآراء سواء أكانت صحيحة أم غير ذلك.

الدراسات السابقة:

لا أعلم أحدا – في حدود علمي – تناول إبطال الرأي النحوي في ضوء منطلقات الحجاج وتقنياته، لكن هناك دراسات [٥] تحدثت عن الحجاج في المناظرات النحوية، وأخرى تناولت: التحليل التداولي لخطاب الحجاج النحوي في كتاب الإنصاف، وثالثة تكلمت عن الحجاج بشكل عام بعيدا عن تقنيات الحجاج وهي دراسة الدكتور الملخ، والحقيقة أنني استفدت منها جميعا وأثبت ما أخذته عنها في ثنايا العمل.

والذي تختلف فيه دراستي عن هؤلاء – باستثناء دراسة الملخ فهي بعيدة كل البعد عن قصدي في الدراسة – أنها تدرس ظاهرة الإبطال في كتب التقعيد النحوي نفسه لاسيما كتب المتأخرين، وهي كتب لم تصنف على أنها مختصة برصد الخلاف كما في الإنصاف مثلا، فصاحب الإنصاف كان قاصدا لمنهجه وطريقته التي جاء عليها كتابه، وليست كذلك كتبا للمناظرات والتي بلاشك صنعت خصيصة لذلك، كذلك اختلفت طريقة التناول جملة وتفصيلا بيني وبينها، فلم تشر دراسة منها إلى الافتراض باعتباره منطلقا من منطلقات الحجاج، ولم تتناول الحجج بأنواعها على ضوء أصول النحو وقواعد توجيهه.

وقد ارتأيت أن أدمج بين الحجج المؤسسة على الواقع والأخرى المؤسسة له نظرا للتقارب في التطبيق النحوي عند النحاة، فكل منهما يقع تحت أصول النحو العربي، كذلك وجدت من الأفضل ألا أخصِّص مبحثا لتقنيات الفصل التي أشرت إليها سابقا لأنها بطبيعة الحال متناولة في التحليل لمنطلقات الحجاج وتقنيات الوصل.

واقتضت طبيعة العمل أن يكون في ثلاثة محاور تسبقها مقدمة وتردفها خاتمة بها أهم النتائج، وثبت بالمصادر والمراجع، وقد انتظمت المقدمة تبين الإطار العام للدراسة منهجا ومضمونا، وأما المحور الأول فخصص لدراسة: منطلقات الحجاج في إبطال الرأي النحوي" الافتراض" أنموذجا " في حين أن المحور الثاني سيرصد: الحجج شبه المنطقية ودورها في

إبطال الرأي النحوي. وسينكَبُّ المحور الثالث على متابعة: الحجج المؤسسة للواقع والمؤسسة على الواقع ودورهما في إبطال الرأي النحوي، وختمت الدراسة بأهم النتائج وثبت بالمصادر والمراجع.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على سيدنا محمد.

المحور الأول

الحجاج بالافتراض ودوره في إبطال الرأي النحوي:

يعد الحجاج بالافتراض من صلب التوجُّه الحجاجي الذي يجمع بين الحقيقة والاحتمال، وتقتضي الافتراضات أن يفترض المخاطب بعض الدعاوى وذلك من أجل احتواء موضوع الاختلاف بكل ما يمكن أن يكون جزءا منه، وهي تقوم على تصورات ظنية ممكنة الوقوع. والافتراضات" شأنها شأن الوقائع والحقائق تحظى بالموافقه العامة، ولكن الإذعان لها والتسليم بها لا يكونان قويين حتى تأتي في مسار الحجاج عناصر أخرى تقوِّيهما"(٦)

ويطلق على هذه الطريقة أيضا "طريقة التقدير أو الفرض أو التسليم"، فكلها أسماء لمسمى واحد، والتي تقضي بأن يسوق المستدل في برهانه بعض القضايا التي ليس في مقدوره أن يجزم بصدقها، فينسب إليها الصدق ليبني عليها أحكاما أو يستنتج منها نتائج تفيد الدعوى، مستخدما في ذلك صيغا مباشرة مثل: لنفرض أنَّ كذا، لنقدِّر أن كذا، وصيغا أخرى غير مباشرة – وهي محل عنايتنا في هذا العمل- عن طريق ما في اللغة من ألفاظ تختص بإفادة التقدير من غير أن يُذكر بلفظه، مثل الجملة الشرطية(٧)، وألفاظ الاحتمال، أو الترديد على حد تعبير البلاغيين(٨)، حيث يكون فيها فعل الشرط باصطلاح النحاة أو المقدَّم باصطلاح المناطقة بمنزلة الجزء المقدر، وجواب الشرط باصطلاح النحاة أو التالي باصطلاح المناطقة بمنزلة الجزء المبني على ما قُدِّر، وتتنوع صور التعبير بهذا الأسلوب نحو: إذا كان كذا فإن كذا، وإن كان كذا فإن كذا، لو كان كذا لكان كذا....إلخ. (٩)

ولا يمكن فهم هذا الأسلوب ودوره في الحجاج – في رأيي – إلا إذا ربطناه بمفهوم المخالفة عند الأصوليين أو دليل الخطاب، أو ما يعرف باسم "المفهوم" عند ديكرو وأوريكيوني حيث إنهم جميعا متفقون على أن المفهوم أو مفهوم المخالفة عنصر لغوي تتكفل العناصر اللغوية أو لنقل العوامل الحجاجية (١٠) ممثلة في أدوات الشرط بإظهاره، حيث إن بنية الشرط مثلا في قول أحد النحاة: لو كانت "هل" بمعنى «قد» لامتنع فيها أن تباشر الجمل الاسمية، لا يفهم منها مجرد الشرط" لو كانت بمعنى كذا" المرتبط بالجواب" لامتنع كذا"، بل يفهم المخاطب من ذلك أنها باشرت الجملة الاسمية وبهذا فهي ليست بمعنى "قد" كما تدعي أيها القائل.

والافتراض في رأيي صورة من صور القياس الشرطي المنفصل، وهذا الأخير يعد سمة جوهرية للنص الحجاجي، لأنه يسهم في بناء الاستدلال وفق الوجهة التي يرغب فيها المحاجج، ويقود الخصم في صوغ جواب يدعم الأطروحة المقترحة بطريقة حتمية، ذلك أنه يقوم على التلازم الضروري بين فعل الشرط وجوابه، ومنه فإن فائدة هذا القياس تكمن في اشتماله

على ألفاظ ذات معان تلزم الخصم على اقتراح جواب وحيد لا غير، وبذلك تصبح الحجة حجته الخاصة، ومن ثم تكون أكثر فعالية في إقناعه." (١١)

وإذا جئنا للفكر النحوي نجد الافتراض عن طريق السبر والتقسيم هو نموذج عملي للاستدلال الشرطي المنفصل، تتراكب فيه التقسيمات وتتداخل فيما بينها مشكلة نسيجا من المتواليات الجملية التي تظهر الطريقة المنطقية التي سار عليها النحاة العرب، ويعد هذا الافتراض أو القياس الشرطي أيضا منطلقا قويا من منطلقات الإقناع، بما يملكه من تقديم للحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة من خلال إنجاز عدد من التسلسلات الاستنتاجية تزيد وتنقص وفقا لما تتطلبه القضية المدروسة داخل الخطاب، هذه التسلسلات التي تحمل بنية الأقوال اللغوية التي تم تشغيلها، بعضها بمنزلة الحجة وبعضها بمنزلة النتيجة، ثم تنضاف إلى هذه التسلسلات طريقة عرض الخطاب بما يتخذه من صور متنوعة من المؤشرات اللغوية الخاصة بالحجاج، فاللغة العربية تشتمل كما ذكر علماء الحجاج على عدد كبير من الروابط والعوامل الحجاجية التي لا يمكن تعريفها إلا بالإحالة على قيمتها الحجاجية، مثل" لكن وبل، وحتى، لأن، بما أن، ومع ذلك، وما وإلا...إلخ. (١٢)

والسؤال الذي يطرح نفسه: أين يقع الافتراض عن طريق السبر والتقسيم من الحجج السابقة؟ أو لنقل: ما العلاقة بين الافتراض بوصفه منطلقا من منطلقات الحجاج وبين التقنيات الحجاجية ممثلة في الحجج شبه المنطقية، والحجج المؤسسة للواقع والمؤسسة على الواقع؟

وللإجابة عن هذا السؤال نذكر نص ابن جني الذي نراه يدل دلالة قاطعة على موقعية التقسيم والافتراض في الفكر النحوي، يقول:" باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن، لا على ما يبعد ويقبح: وذلك كأن تقسم نحو مروان إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له فتقول: لا يخلو من أن يكون فَعلان أو مفعالا أو فَعْوالا. فهذا ما يبيحك التمثيل في بابه. فيفسد كونه مفعالا أو فعوالا أنهما مثالان لم يجيئا، وليس لك أن تقول في تمثيله: لا يخلو أن يكون مَفْلان أو مَفْوالا أو فعوان أو مفوان أو نحو ذلك، لأن هذه ونحوها ليست موجودة أصلا ولا قريبة من الموجودة ..." (١٣)

أستطيع أن أستنتج من النص السابق أمرين أولهما أن الافتراض من الحجج المؤسسة على الواقع، يفترض أن يكون الوجه الذي عليه التركيب أو الكلمة أو حتى الرأي محمولا على ما هو موجود بالفعل، وثانيهما أن الافتراض معناه وجه من وجوه الصواب يمكن البرهنة عليه، وهذا هو الجانب شبه المنطقي في الافتراض، فهو منهج تجريبي عقلي منظم تترتب فيه النتائج على المقدمات بشكل منطقي يرضاه العقل وتقبله الأصول في إثبات حكم أو نفيه (١٤)، ويحقق الإقناع بما يملكه من إحاطة منطقية ورياضية بالقضية المدروسة من جميع جوانبها، لأن التقسيم كما هو معلوم يسهِّل الإقناع.

وقد أحسن بيرلمان حين ذكر أن الافتراض لا يعمل وحده، بل تنضاف إليه عناصر أخرى مثل القياس التمثيلي، والسماع بوصفه حجة مؤسسة للواقع، والسلطة، وألفاظ الفصل وغيرها من التقنيات الحجاجية التي من شأنها تقوية الحجاج، بالإضافة إلى الاستراتيجيات

المتنوعة التي يعتمد عليها كمحاصرة الخصم، والسؤال المربك الذي يعمل على خلخلة النسق الفكري عند الخصم وغيرها.

ذكر الأنباري أن السبر والتقسيم قسمان يعنينا منهما القسم الثاني، الذي عبر عنه بقوله:" أن تذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق الحكم به من جهته فيصحح قوله. (١٥)

وهكذا فإن الطريق الثاني للسبر مضمونه أن يستدل بثبوت أحد النقيضين على انتفاء الآخر، والعكس صحيح، وسوف يتضح من خلال النصوص النحوية التالية دوره في الحجاج بإبطال الرأي على نحو يتسم بالإقناع.

الحجاج بالاحتمال والافتراض في إبطال تقدير فعل "صنعت" ناصبا للمفعول معه:

يقول ناظر الجيش:" ذهب الزجاج إلى أننا إذا قلنا: ما صنعت وأباك، فالنصب بإضمار كأنه قال ما صنعت ولابَسْتَ.... ومما يبين فساد تقدير الزجاج أنه إما أن يقصد تشريك صنعت ولا بست في الاستفهام فلا يصح؛ لأن صحة عطف الفعل على الفعل بعد الاستفهام يقتضي جواز الاستغناء بالثاني عن الأول، والأمر بخلاف ذلك في التقدير المذكور، إذ لا معنى لقول القائل: ما لابست أباك، وإما أن لا يقصد التشريك فلا يصح أيضا؛ إذ لا يعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما، فأن لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال كما في المثال المذكور أحق وأولى، وأيضا لو كان ما بعد الواو منصوبا بفعل مضمر، لم يحتج إلى الواو كما لا يحتاج إليها مع إظهاره، ألا ترى أنك لو أظهرت فعل الملابسة في: ما شأنك وزيدا، قلت: ما شأنك تلابس زيدا دون واو؟ فيلزم من حكم بإضمار تلابس الاستغناء عن الواو كما يستغنى عنها مع الإظهار، والاستغناء عنها باطل وما أفضى إليه باطل. (١٦)

اعتمد الحجاج في نص ناظر الجيش السابق من خلال الاحتمال بالأداة: إما... وإمّا، ومن خلال الافتراض بلو كان كذا لكان كذا، على منطلقين عامين كل منهما ضمَّ عددا من التقنيات التي لها دور في الإقناع، فالمنطلق الأول وهو المقاصد (ماذا يقصد الخصم بقوله؟) ثم تأتي تقنية المحاصرة للخصم من خلال أقواله، أو على حد قول رولان بارت: من كلامك أدينك(١٧)، فقد بدأ بعرض كلام الزجاج وأنه يحتمل إما كذا وإما كذا وكلاهما باطل.

وبعد ذلك تأتي تقنية التعليل معتمدة في الدليل الأول على الاقتضاء النحوي أو القواعدي إن صح التعبير، حيث إن من قواعد التشريك بالواو في سياق الاستفهام تقتضي صحة الاستغناء بالثاني عن الأول، فلو قلت: جاء أحمد وعلي، يمكن أن نستغني بعلي عن أحمد ونقول جاء علي، والأمر بخلاف ذلك في التقدير المذكور، إذ لا معنى لقول القائل: ما لابست أباك.

وبعد كل ذلك تبقى طريقة عرض الخطاب الإبطالي على شكل الاحتمال تعبر عن علاقة بين المقدمات والنتائج التي يستنتجها المتلقي من خلال ما توفره الأدوات الدالة على الاحتمال من مفهوم المخالفة، بل إنني أجد أن المعترض لم يترك للمتلقي البحث عن هذا المفهوم لأنه نص عليه في الدليل الثاني في قوله وإما أن يقصد كذا فلا يصح.

لكن الدليل الثاني لم يأت فقط ليكون هو مفهوم المخالفة الذي دل عليه الدليل الأول بل جاء محققا الإقناع باستراتيجية منطقية توصل إليها من خلال القواعد أيضا، وهي إذا كان عطف جملة خبرية على نقيضها مع الاستقلال مرفوضا قواعديا وتداوليا فرفض ذلك مع عدم الاستقلال كما بالمثال المذكور أحق وأولى.

أما المنطلق الثاني فهو الدليل نفسه وهو القول بالإضمار فيعتمد إبطالة من خلال الافتراض على القياس الشرطي المؤيد بالدليل وما ينتجه من مفهوم المخالفة من ناحية، وعلى القياس التمثيلي في قوله" كما لا يحتاج" من ناحية أخرى، :" فلو كان ما بعد الواو منصوبا بفعل مضمر، لم يحتج إلى الواو كما لا يحتاج إليها مع إظهاره "، حيث إن نصب" أباك " بالفعل المضمر يعني أننا لسنا في حاجة إلى الواو، بدليل أننا لو أظهرناه فإننا نستغني عنها فنقول: ما شأنك تلابس أباك، دون واو، وهنا يلزم من قدر هذا، الاستعناء عنها قياسا على الإظهار، وهو باطل وما أدى إلى باطل فهو باطل.

الحجاج بالافتراض في عامل النصب في المستثنى:

ومن نماذج استخدام هذه المنطلق في الحجاج خلاف النحاة في ناصب المستثنى، في قولنا: قام القوم إلا زيدا، يقول السيوطي في الاقتراح:" إما أن يكون – يقصد النصب - بالفعل المتقدم بتقوية إلا، أو بـ إلا لأنها بمعنى أستثني، أو لأنها مركبة من إن المخففة ولا، أو لأن التقدير فيه: إلا أن زيدا لم يقم. والثاني باطل بنحو: قام القوم غير زيد فإن نصب غير لو كان بـ إلا لصار التقدير: إلا غير زيد وهو يفسد المعنى. وبأنه لو كان العامل "إلا" بمعنى أستثني لوجب النصب في النفي كما في الإيجاب لأنها فيه أيضا بمعنى أستثني ... وبأنه لو جاز النصب بتقدير أستثني لجاز الرفع أيضا بتقدير امتنع لاستوائهما في حسن التقدير كما أورد ذلك عضد الدولة علي بن أبي علي حيث أجابه بذلك. والثالث باطل بأن إن المخففة لا تعمل وبأن الحرف إذا ركب مع حرف آخر خرج كل منهما عن حكمه وثبت له بالتركيب حكم آخر. والرابع: باطل بأن ألا تعمل مقدرة، وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول وهو أن النصب بالفعل السابق بتقوية إلا ". (١٨)

لقد نقل السيوطي الوجوه المحتملة في ناصب المستثنى وتمثلت في أربعة أدلة مختلفة ثم قدم نقضا لأولها، ومطالبة بتصحيح العلة في ثانيها، ولزوم أمر باطل عن الدليل لثالثها ورابعها، معتمدا من خلال الافتراض على حجج شبه منطقية كالتناقض، واستخدم تقنيات أثارها هذا الأسلوب الحجاجي كتقنية السؤال المضمر الذي أثبت من خلاله:

أولا إثبات تناقض دليل الخصم معنويا من خلال عملية استبدال هي من صميم الفكر النحوي في معالجة التراكيب، فلو كان النصب بإلا لأنها بمعنى أستثني فكيف يكون النصب بها في قولنا: قام القوم غير زيد؟ لأنه يؤدي إلى أن يكون المعنى: قام القوم أستثني غير زيد وهو فاسد عقلا، وبهذا ينتقض دليل المدعي.

كذلك إذا كان النصب بإلا لأنها بمعنى أستثني فكيف جاز الرفع والجر في النفي عند استبدال الإيجاب بالنفي، نحو "ما جاءني أحد إلا زيدٌ، وما مررت بأحد إلا زيدٍ"؟ فدلَّ على أنها ليست هي العاملة بمعنى أستثني، ولو كانت كذلك للزم أمر باطل عن هذا الدليل، وهو عدم جواز الرفع مع النفي.

هذا، وقد حمل الافتراض سؤالا مضمرا من خلال قوله: لو جاز النصب بتقدير أستثني لجاز الرفع أيضا بتقدير امتنع لاستوائهما في حسن التقدير، وموافقة كل منهما لمفهوم الانتقاء في الجملة العربية، مفاد هذا السؤال: المطالبة بتصحيح العلة، وتتلخص في: لماذا قدرتم أستثني زيدًا فنصبتم؟ وهلا قدرتم امتنع فرفعتم؟ وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره، فالحجاج هنا يخضع لقاعدة العدل التي تناولناها في الحجج شبه المنطقية.

وفي الدليلين الثالث والرابع تمثل فكرة العمل النحوي أساس الحجاج، وهي فكرة قائمة على المنطق العقلي في اللغة، ومؤيدة من الواقع ممثلا في السماع وتعد النظرية الأم من وجهة نظري في التحليل النحوي مع كثرة النقد الذي وجه إليها لكن المناهج المعاصرة أثبتت نجاعتها التحليلية، فالحرف المخفف لا يعمل وكذلك المقدر، أما المركب فله عمل آخر مع التركيب، وهذان الدليلان غرضهما إثبات لزوم أمر باطل عن الدليل، ثم يختم أدلته بما يشبه البرهان قائلا: وإذا بطل الثلاثة ثبت الأول.

الحجاج بالافتراض في إبطال مجيء " هل " بمعنى " قد " :

يقول ناظر الجيش:" والحقّ أن كون «هل» ترد بمعنى «قد» قول جماعة من رؤوس النحاة كالكسائي والفراء والمبرد، وأغرب الزمخشري حيث زعم أن «هل» تكون أبدا بمعنى «قد» وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدّرة معها، ثم إنه نسب القول بذلك إلى سيبويه، ولكن يبطل قول الزمخشري أنها لو كانت بمعنى «قد» لامتنع فيها أن تباشر الجمل الاسمية كما أن «قد» كذلك، ولما نقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهو إمام المفسرين أن «هل» في قوله تعالى:{هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا}(١) سورة الإنسان، بمعنى «قد» قال بعض العلماء: إن الاستفهام في الآية الشريفة للتقرير وليس باستفهام حقيقي، فلما كانت للتقرير فسّرت بـ «قد» لأنها للتحقيق فهي تلاقيها في المعنى. (١٩)

بدأ الحجاج في النص السابق لغويا خالصا بمعنى أنه يعتمد على ألفاظ اللغة وما تؤديه من دور في الحجاج، فألفاظ مثل:" أغرب، زعم، الظرف أبدا " تدلان على قطع اللحمة بين الدليل وصاحبه، ويفهم منهما أن الدليل مجرد زعم. ثم تأتي العوامل الحجاجية ممثلة في" لكن" التي تؤكد القطع مع ما سبقها أو نفيه وإثبات ما لحقها، كما تؤكد قوة الدليل التي يتلوها عن سابقها. ثم بعد ذلك يعتمد على الافتراض بأسلوب الشرط لو كان كذا لحدث كذا، ومن خلال دليل السلب الذي يوفره أسلوب الافتراض ممثلا في عدم امتناعها من مباشرة الجملة الاسمية عكس قد، يحدث إقناعا بأنها ليست مثلها.

وهنا يحدث إشكال حيث نقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهو إمام المفسرين أن «هل» في قوله تعالى: {هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا}(١) سورة الإنسان، بمعنى «قد» وهذا النقل في الحجاج يعد سلطة يعتد بها، فما موقف المعترض أو المبطل من هذه السلطة؟

نلحظ أن ناظر الجيش لجأ إلى سلطة أخرى ممثلة في بعض العلماء، مستخدما الحجاج التوجيهي، ويقصد به إقامة الدليل على الدعوى بالبناء على فعل التوجيه الذي يختص به المستدل، علما بأن التوجيه هو هنا فعل إيصال المستدل لحجته إلى غيره؛ فقد ينشغل المستدل بأقواله من

حيث إلقاؤه لها ولا ينشغل بنفس المقدار بتلقي المخاطَب(بفتح الطاء) لها ورد فعله عليها، فتجده يولي أقصى عنايته إلى قصوده وأفعاله المصاحبة لأقواله الخاصة، غير أن قصر اهتمامه على هذه القصود والأفعال الذاتية يفضي به إلى تناسي الجانب العلاقي من الاستدلال، هذا الجانب الذي يصله بالمخاطب ويجعل هذا الأخير متمتعا بحق الاعتراض عليه "[٢٠] حيث أوَّل الكلام قائلا:" قال بعض العلماء: إن الاستفهام في الآية الشريفة للتقرير وليس باستفهام حقيقي، فلما كانت للتقرير فسّرت بـ «قد» لأنها للتحقيق فهي تلاقيها في المعنى" أي أن هذا مجرد تفسير معنى فقط.

الحجاج بالافتراض في إبطال استغناء المبتدأ عن الخبر بعلة أن المصدر واقع موقع الفعل في قولهم: ضربي زيدا قائما:

اختلف النحاة في إعراب المصدر" ضربي " ومن الوجوه التي ذكرت أنه مبتدأ، ثم دار خلاف حول الخبر فذهب ابن درستويه إلى أنه مبتدأ، ولا يحتاج إلى خبر لأن المصدر واقع موقع الفعل، فمعنى ضربي زيدًا قائمًا: ضربت زيدًا، أو أضرب زيدًا قائمًا، فصار نظير: أقائم الزيدان؟ فكما أن "أقائم" مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لأنه في معنى الفعل، فكذلك هذا المصدر مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لأنه في معنى "ضربت". ورد هذا المذهب بأنه لو كان كذلك لحسن الاقتصار على الفاعل، كما صح الاقتصار على الفاعل في: أقائم الزيدان؟ وحيث لم يصح أن يقال "ضربي زيدًا" ويقتصر بطل هذا المذهب.[٢١]

نلحظ هنا أن حجاج المدّعي (ابن درستويه) قائم على تقنيتي النظير وقياس التمثيل، مستخدما العوامل الحجاجية " لأن، فاء الاستئناف، وفاء الربط" في جعل قوله بمنزلة المقدمات القياسية والنتيجة المترتبة عليها، بمعنى أنه: لما كان المصدر بمعنى الفعل وواقع موقعه ترتب عليه أن يكون التركيب المذكور مثل: أقائم الزيدان، وكما أن قائم الزيدان لا يحتاج فيه لخبر فكذلك ما أشبهه.

لكن حجاج الخصم قائم على النقض، ويعني:" إبطال الدليل الذي أقام عليه المدعي دعواه، وكشف وجوه فساده، إما ببيان أن هذا الدليل لا يستلزم الدعوى التي لزمت عنه، إذ يتخلف اللازم عن الملزوم، أو ببيان أن هذا الدليل تلزم عنه دعوى أخرى غير تلك التي أثبتها المدعي."[٢٢]

فناظر الجيش بدأ من حيث انتهى المدعي مستخدما أسلوب الافتراض الجدلي المصدر بلو، معتمدا أيضا على العوامل الحجاجية في ربط مقدماته بالنتائج، ولم يترك للمخاطب أن يفكر في مفهوم المخالفة الذي أنتجة أسلوب الافتراض الشرطي ولكنه ذكره على أنه نتيجة مصدرة بعاملين حجاجيين قويين وهما" وحيث لم يصح، فالقول بقياس "ضربي زيدا قائما" على "أقائم الزيدان"، يستدعي قولا آخر أو دعوى أخرى وهي جواز الاقتصار على الفاعل في المقيس كما جاز في المقيس عليه، لكن العامل الحجاجي" وحيث لم يصح" قضى على هذا الاستدعاء بتقويه التوجيه نحو النتيجة بعدم الجواز.

لذلك دعا علماء الحجاج إلى ضرورة امتحان التمثيل للنظر فيما إذا كانت الأحكام المتكونة منه منسجمة مع الواقع أم لا؟ فهو يحتاج إلى ضبط من أجل التمييز بين الصواب والخطأ.[٢٣] وهذا الاختبار هو عين ما فعله ناظر الجيش من خلال الافتراض الذي قدمه.

وبعد فإن الحجاج بالافتراض له دور كبير في الإقناع بما يقدمه من انبناء النتائج على المقدمات وفق تسلسلات إقناعية متنوعة، تحددها روابط منطقية وعوامل حجاجية هي العماد في عملية التواصل، مثل لو، وإما كذا وإما كذا، والتي تربط بين المقدمات والنتائج بما يشبه اللزوم الآلي، وهو لا يقوم وحده بهذا الدور الإقناعي وإنما تنضاف إليه تقنيات أخرى من حجج شبه منطقية وعقلية وحجج مؤسسة على الواقع وللواقع.

المحور الثاني

الحجج شبه المنطقية ودورها في إبطال الرأي النحوي

ذكر علماء الحجاج أن هذه الحجج تستمد قوتها الإقناعية من مشابهتها للطرائق الشكلية والمنطقية والرياضية والبرهنة، وتعتمد البنى المنطقية مثل التناقض، والتماثل التام والجزئي، وقانون التعدية، والعلاقات التبادلية، وتكون ذات مرجع عقلي استدلالي برهاني، وهذه الحجج تمارس سلطتها على متقبل الحجاج، سلطة تحمله على التسليم بوضوحها المنطقي ونجاعتها الرياضية. (٢٤)

وينطلق هذا العمل من إيمان بأن العلل النحوية وقواعد التوجيه التي تعد دستورا وضعه النحاة للالتزام به عند التحليل قدر الإمكان، هذه العلل والقواعد تقوم على تفسير الواقع اللغوي لكن بطريقة استنباطية عقلية وشبه منطقية في كثير منها، وعليه يمكن اعتبار عدد كبير من هذه القواعد وتلك العلل بمثابة الحجج شبه المنطقية التي اعتمد عليها الحجاج النحوي في إبطال الآراء.(٢٥)، والفرق بين الاستدلال المنطقي وبين الحجج شبه المنطقية أن الأخيرة غير ملزمة، أما الاستدلال المنطقي فملزم قطعا. (٢٦)

الحجج شبه المنطقية التي تعتمد البنى المنطقية:

هي حجج ليست منطقية خالصة لكنها تعتمد على مبدأ منطقي، نحو التناقض، وعدم الاتفاق، التماثل ويقصد بالتناقض أن يشتمل الخطاب على قضيتين تكون إحداهما نقيضا للأخرى، ويكون النظام الذي بنى عليه المتكلم حججه غير متناسق، وبالتالي غير صالح، فتسهل إدانته ورده وبيان خطئه؛ لأجل ذلك يقوم المتكلم بإيراد ما يراه غير متوافق في خطاب خصمه في شكل علاقة غير منطقية هي التناقض، التي من شأنها تقويض الخطاب وهدم حججه.(٢٧)

والحجج شبه المنطقية في رأيي تقنيات عقلية تعتمد على التركيز على إعمال العقل مسترشدا بما تقدمه اللغة وقواعدها من خلال استقراء المسموع عن العرب، فالأدوات الحجاجية هنا هي أدوات مستلة من العقل وعملها عمل استدلالي ذهني، يعتمد على قدرة الخصم في استحضار ما يراه مناسبا في تقويض مقولة المدعي.(٢٨) ومن صور هذه الحجج في إبطال الرأي النحوي ما يلي:

لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد:

يقول أبو حيان:" أجاز الفراء أن يكون "قائم" في قولنا:" كان قائما زيد" خبر "كان"، و"زيد" مرفوع بـ "كان" وبـ"قائم"، ولا يثني عنده ولا يجمع لرفعه الظاهر مع أنه يتقدر بالفعل؛ ألا ترى أنك تقول: كان يقوم زيد، وكان قام زيد، فيكون بمعنى: كان قائما زيد. وهذا باطل لأنه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد. (٢٩)

اقتضى منطق اللغة ونظامها العقلي أن يكون لكل معمول عامل واحد، وكل أثر لابد له من مؤثر، والعمل في الأصل فكرة قائمة على الاقتضاء، فالعامل يقتضي المعمول وهكذا، والاقتضاء ليس شكليا فقط بل يقوم على المعنى، وبناء على هذا فليس هناك معمولان يعملان في عامل واحد، وهذا هو النظام المطرد فيها، لكن الفراء هنا خالف هذا النظام، والذي أوقعه في هذا الرأي هو التشابه بين اسم الفاعل والفعل، ولابد لاسم الفاعل من مرفوع ظاهر أو مقدر، كذلك لابد لكان من مرفوع فاضطر للقول بأن زيد مرفوع بكان وبقائم، لكن إبطال هذا الرأي لم يأخذ حيزا كبيرا في المناقشة؛ لأنه جاء بحجة مقنعة منطقية متفق عليها بين الجميع، فهي من الحجج التي توظف المشترك العام بين النحاة، لذا أبطل رأيه .

لا يجوز إعمال عامل في معمولين رفعا وليس أحدهما تبعا للآخر:

إذا كان نظام اللغة ومنطقها قد قضى بأنَّ لكلِّ معمول عاملا واحدا، فإنه كذلك لا يجوز إعمال عامل في معمولين رفعا إلا على سبيل التبع، ولهذا فإن حجاج النحاة في العامل في المبتدأ والخبر وإن كان الراجح هو رأي البصريين إلا أنه تولدت منه مسألة حجاجية عقلية منطقية حول العامل في قولنا: القائم أبوه ضاحك، حيث إن أصحاب الرأي السابق متفقون مع غيرهم في أن العامل في " أبوه " هو اسم الفاعل المبتدأ، وفي الوقت نفسه وفقا لمذهبهم فإن هذا المبتدأ هو الذي رفع الخبر فيكون بذلك عاملا في رفعين وهذا عقلا باطل ولا نظير له، وإذا لم يوجد في العوامل المتصرفة فكيف فيما يقصر عنها؟. (٣٠)

فالاستقراء أوقف النحاة على أنه ما من عامل يعمل رفعين إلا على سبيل الإتباع، ومن هنا فالتناقض واضح في أدلة المدعي، لكن الخصم لم يكتف ببيان ذلك، بل دعم هذه الحجة بأخرى منطقية أيضا لكنها اتخذت من تقنية"مساءلة الفكرة " التي تحدث عنها ميشال مايير وسيلة لتحقيق الإقناع من خلال ما عرف في النحو "بقياس الأولى"، فإذا كان هذا العمل بهذه الطريقة غير موجود في المتصرف من الأفعال فكيف فيما يقصر عنها؟ فالأولى ألا يوجد في شبه الأفعال.

ما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه:

يقول ابن مالك:" ما ذهب إليه ابن خروف من أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه...، وهو أيضا مخالف لمراد سيبويه... ولو قصد ذلك سيبويه نصّا لم يعول عليه؛ لأنه يبطل من سبعة أوجه...الثاني: أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه، ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف، فلا عدول عنه. (٣١)

يبدو الجانب الإقناعي في هذا الدليل مرتبطا بكونه دليلا عقليا وشبه منطقي، ولا يعتمد على اللغة نفسها في شيء بقدر ما يعتمد على مبادئ الحوار أو المناظرة بين الطرفين، فالطرفان اتفقا على أن المبتدأ عامل رفع، وأضاف المدعي أنه عامل نصب، مع إمكان الرأي الأول لأنه يمكن ببساطة تقدير فعل أو شبه فعل لينصب الظرف، ونخرج من الخلاف، فتأتي هذه القاعدة لتقول: ما اتفق عليه إذا أمكن أولى عقليا ومنطقيا مما اختلف فيه.

ما استلزم باطلا فهو باطل:

يقول ابن مالك:" وزعم الجرجاني، ووافقه ابن الخشاب والمطرزي، وهو الظاهر من قول الزمخشري، أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني، ولم أوافق الجرجاني في بناء المضاف إلى الياء؛ لأن لبناء الأسماء أسبابا كلها منتفية منه، فيلزم من الحكم ببنائه مخالفة النظائر، فلذلك أتبعته ردا، ولم أر من خلافه بدا.

فإن زعم أن سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن، رد ذلك بثلاثة أمور: أحدها: استلزامه بناء المضاف إلى سائر المضمرات، بل إلى كل الأسماء التي لا تمكُّن لها، وذلك باطل، وما استلزم باطلا فهو باطل. الثاني: أن ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم، وبناؤه باطل، وما يستلزم باطلا فهو باطل. (٣٢)

أشار علماء الحجاج إلى أن طرق عرض المقدمات وشكل الخطاب لهما دور كبير في الحجاج، فنجاعة العرض شرط ضروري لكل محاجة هدفها التأثير في السامعين، ويتمثل شكل الخطاب في إبطال الرأي السابق في التركيز على كلمات تحمل دلالات لها قيمة حجاجية سالبة، وتصنف تبع طرائق الفصل وهي تقنيات مستخدمة لغرض إحداث القطيعة وإفساد اللحمة بين المخاطب والرأي الذي يُعرَض عليه، فبواسطة هذه الطرائق يُحمل السامع أو القارئ على تمثل مظهرين اثنين للشيء الواحد، مظهر زائف، وآخر حقيقي، وتدعو المخاطب إلى التمسك بالحقيقي وترك ما سواه. (٣٣)

فابن مالك بدأ حجاجه بعرض رأيه مختصرا مصدَّرا بألفاظ ذات شحنات سالبة، والتي تجعل الرأي مزعوما في نظر المتلقي، ثم عرض رأيه مستخدما تقنية التكرار ليؤكد أنه هو الصحيح. ثم علَّل إبطال رأيه مستخدما القياس النظري القائم على الاحتجاج بالنظير والشبيه، الذي أقره منطق اللغة في استعمالاتها.ولم يكتف ابن مالك بتعليله السابق في إبطال رأي الجرجاني وغيره، لكنه استخدم الحجاج التقويمي ومفاده " إثبات الدعوى بالاستناد إلى قدرة المستدل على أن يجرد من نفسه ذاتا ثانية ينزلها منزلة المعترض على دعواه، فهاهنا لا يكتفي المستدل بالنظر في فعل إلقاء الحجة إلى المخاطب، واقفا عند حدود ما يوجب عليه من ضوابط، وما يقتضيه من شرائط، بل يتعدى ذلك إلى النظر في فعل التلقي باعتباره هو نفسه أول متلق لما يلقى إليه، فيبني أدلته أيضا على مقتضى ما يتعين على المستدل له أن يقوم به مستبقا استفساراته واعتراضاته، ومستحضرا مختلف الأجوبه عليها ومستكشفا إمكانات تقبلها واقتناع المخاطب بها." (٣٤)

ثم تخيَّل أو افترض أن الجرجاني يرد عليه بأن سبب البناء إضافته إلى غير متمكن، فيقدم حجاجا جديدا مستخدما من ألفاظ الفصل " زعم " ويحلل هذا الزعم المفترض تحليلا عقليا منطقيا من خلال قاعدة: ما استلزم باطلا فهو باطل، فلو كان المضاف إلى ياء المتكلم(وهي ضمير) مبنيا، فإنه يلزم بناء المضاف إلى سائر المضمرات، بل إلى كل الأسماء التي لا تمكن لها، وذلك باطل لأنه لم يقع في لغة العرب، فليس له دليل من سماع أو قياس، وما استلزم باطلا فهو باطل، كما يستلزم بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم، وبناؤه باطل،" وهكذا فإن المستدل

يتعاطى لتقويم دليله بإقامة حوار حقيقي بينه وبين نفسه، مراعيا فيه كل مستلزماته التخاطبية من قيود تواصلية وحدود تعاملية، حتى كأنه عين المستدل له في الاعتراض على نفسه" (٣٥)

لا يكون اسم الفاعل مفردا ومثنى في آن واحد:

نقل ناظر الجيش عن ابن بهاء الدين بن النحاس اختلاف النحاة في إعراب: "ضربي زيدا قائما" ثم ذكر رأي الكسائي وهشام:" إن الحال إذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان – يقصد ضميران - أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر، وإنما احتاجوا إلى ذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على ذي الحال وهي خبر، والخبر عندهم لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن المبتدأ عندهم إنما يرتفع بما عاد عليه في أحد مذهبي الكوفيين، وضربي هنا مبتدأ مرفوع فلا بد من رافع، فاحتاجوا إلى القول بتحمل قائم ضميره ليرفعه." (٣٦)

ثم قدم ابن النحاس دليل إبطال هذا الرأي قائلا:" ومما يبطل أيضا كون الحال رافعة ضميرين أننا لو ثنينا فقلنا: ضربي أخويك قائمين، لم يمكن أن يكون في قائمين هنا ضميران؛ لأنه لو كان، لكان أحدهما مثنّى والآخر مفردا، وتثنية اسم الفاعل وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير، فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفردا مثنّى في حال واحدة، هذا ما لا يمكن بوجه، فبان بطلان ما ذهب إليه الكسائي وهشام. (٣٧)

فهنا تمثلت استراتيجية الحجاج في الانطلاق من الرأي الباطل ثم إسقاطه بالافتراض على مثال متفق معه في المعنى مع تغيير في هيئته السطحية، ثم إسقاط التوجيه بأنَّ فيه ضميرين فبان التناقض حيث إن أحد الضميرين وفقا لرأيهم يعود على المصدر الواقع مبتدأ وهو مفرد، والآخر يعود على صاحب الحال وهو مثنى فيصبح اسم الفاعل مفردا ومثنى في وقت واحد وهذا لا يُقبل عقليا لما فيه من التناقض المنطقي.

لا يوجد مرفوع بلا رافع:

دار خلاف بين الكوفيين والبصريين حول رافع المضارع، فقال البصريون يرفع لوقوعه موقع الاسم، وقال الكوفيون يرفع لتجرده من الناصب والجازم، واختاره ابن مالك قائلا:«وهو قول حذاق الكوفيين وبه أقول؛ لسلامته من النقض، بخلاف القول الآخر - يعني قول البصريين - فإنه ينتقض بنحو: هلا تفعل وجعلت أفعل، وما لك لا تفعل؟، ورأيت الذي يفعل، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، ولو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد من الناصب والجازم».(٣٨)، وامتدح ناظر الجيش استدلال ابن مالك بقوله:" ولا تخفى قوة هذا الاستدلال، وقد أجيب عن ذلك بما هو مقبول..." (٣٩)

علل ابن مالك اختياره رأي الكوفيين بسلامته من النقض، والنقض عند علماء الحجاج معناه " أن يذكر المعترض شاهدا يبطل دليل الخصم " فالنقض لا يقبل إلا بشاهد، فإذا لم يذكر السائل مع النقض الشاهد المذكور لم يقبل منه، والشاهد نوعان: الأول تخلف المدلول عن الدليل، والثاني استلزامه المحال.(٤٠)

ودعم ابن مالك النقض بتقنيات منها: ألفاظ الفصل، نحو قوله: بخلاف، ينتقض، كذلك وصف صاحب الرأي المختار بقوله" حذَّاق الكوفيين" فألفاظ الفصل توحي بأن الدليل خطأ وغير

مقبول، ومدح القائل يوحي بصحة قوله، ثم يعتمد على كلام الخصم ليثبت تناقضه من خلال الأمثلة التي هي بمنزلة الاستقراء عند علماء الحجاج، والتي أثبت من خلالها تخلف الدليل، فلو أن المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم، لوجب أن يكون رفعه في الأمثلة: هلا تفعل ونحوها بلا رافع.

ما استلزم الدلالة على شيئين يبطل كونه دالا على أحدهما دون الآخر:

نقل ابن مالك زعم جماعة منهم ابن جني، وابن برهان، والجرجاني، أن كان وأخواتها تدل على زمن وقوع الخبر ولا تدل على حدث وأشار إلى أن دعواهم باطلة من عشرة أوجه وسوف أقتصر على ذكر أولها وثانيها ورابعها:

أحدها: «أن مدَّعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا إذ الدال على الحدث وحده مصدر والدال على الزمان وحده اسم زمان والعوامل المذكورة ليست مصادر ولا أسماء زمان فبطل كونها دالة على أحد [٢/ ٩] المعنيين دون الآخر.

الثاني: «أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل فلا يقبل إلا بدليل».

الرابع «أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أهان وأكرم فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان مفترقان بالنسبة إلى الحدث فإذا فرض زوال ما به الافتراق وبقاء ما به التساوي لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة...."[٤١]

إن تعدد الحجج في النص السابق" ضرورة ومنطقا يقضي ترتيبها حسب معيار معين مثل قوة الحجة وضعفها، ولأنه ليس من العادي ولا المعقول البتة أن تتساوى الحجج وإلا لما تعددت"[٤٢]، فقوة الحجاج آتية من طبيعة الحجج التي قدمها في ذاتها، فهي حجج عقلية منطقية في دعم بعضها لبعض، ولذا يمكن أن نطلق عليها "القِسْم الحجاجي" وتعتمد عددا من الاستراتيجيات الحجاجية الإقناعية التي اصطلح عليها النحاة من خلال ما قدموه من ضوابط التصنيف للكلم في العربية، ووضع الحدود الفاصلة بين كل صنف وآخر، ومن هذه الاستراتيجات: البدء بما هو متفق عليه بين الطرفين، أو الاستدراج، وحصار الخصم، والحجاج بافتراض مسألة مشابهة، وغيرها.

وتمثل استدراج الخصم وهو جعل المناظر خصمه يوافقه في مسألة تستلزم أخرى تبطل دعواه، وبعبارة أخرى " أن ينطلق المتناظر من توظيفه تقنية الاستدراج من مقدمات وقضايا مشتركة بينه وبين خصمه..." [٤٣] وتمثل ذلك في الدليل الأول على سبيل المثال في أنه انطلق من المعترف به عند الخصم ولا يمكن إنكاره وهو فعلية هذه الأفعال(حجة قوية)، وهذه الفعلية تستلزم الدلالة على الحدث مع الزمن- الاستلزام هنا استلزام تواضعي يوافق مفهوم الاقتضاء عند غرايس- لأن النحاة في تصنيفهم للكلم توصلوا إلى أن الحدث والزمن ركن أصيل في الأفعال، إذ الدال على الحدث وحده مصدر والدال على الزمان وحده اسم زمان، وليست هذه الأفعال مصادر ولا أسماء زمان فلزم كونها أفعالا، وهذا من الجوانب المنطقية في التحليل.

ويبدو التأثر بالمنطق أيضا في الدليل الثاني من خلال ترتبه على الأول فابن مالك يقصد ذلك قصدا حتى يوصل الخصم إلى نتيجة" أن المتمسك بالأصل يخرج عن عهدة المطالبة بالدليل، كذلك أقر علماء النحو والحجاج أنه" لا تثبت دعوى بدليل يُعوزه الإثبات" فهو فئة حجاجية تستعمل في النظر، ولذا يشترط فيه الثبوت حتى تقوى عملية إنتاج الحجة (٤٤)، وهو مالم يتحقق عند أصحاب الرأي الذي نحن بصدده.

ويأتي حصار الخصم عند علماء الحجاج في وضعية يستحيل حلها منطقيا ممثلا في الدليل الرابع الذي يعتمد على الحجاج البرهاني بافتراض داخل افتراض يلزم عنه التناقض حتما" وهذا هو جانب منطقي" وهو أن الأفعال المتفقة في الزمن نحو: أهان، وأكرم، يكون الحدث هو المميز بينها، فإذا فرض زوال ما به الافتراق وبقاء ما به التساوي لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة.

المحور الثالث

الحجج المؤسسة على بنية الواقع، والمؤسسة لبنية الواقع، ودورهما في إبطال الرأي النحوي

لم يغب الحجاج بهاتين التقنيتين عن إبطال الرأي النحوي، وذلك لما يتمتعان به من دور كبير في العملية الحجاجية، وقبل أن نبدأ بعرض نماذج الحجج المؤسسة على بنية الواقع، نعرف أولا ما المقصود بها، كذلك حجة السلطة باعتبارها مؤسسة على الواقع أيضا حتى نعرف أين يقع السماع والإجماع من هذه الحجج؟

أولا: الحجج المؤسسة على بنية الواقع:

إذا كانت الحجج المنطقية التي تناولناها في المحور السابق تتطلب بعض العقلانية، فإن الحجج القائمة على بنية الواقع تقتضي ترابطا بين عناصر الواقع الذي يرتكز إليه من أجل الحجاج، واستخدام هذا النوع من الحجج يعني الربط بين القضية المدافع عنها وما هو مقبول سلفا لدى المتلقي، لذا يكون الحجاج بهذا النوع من الحجج أكثر إقناعا في المتلقي، كذلك يكون الخطاب أنجع وأقدر على الفعل في المتلقي والتأثير فيه كلما كان مستندا لهذا النوع من الحجج. (٤٥)

وسوف نلحظ في تحليلات النحاة عند إبطال الرأي بعدم السماع تكون هذه العلة أو الحجة كفيلة بإقناع المتلقي، لأن الأصل أنه لا يجوز شيء إلا بشاهد من المسموع أو من المقيس عليه، ولذلك نجد أن النحوي في غالب الأمر لا يذكر غيرها لأنها من الحجج المؤسسة على الواقع المتفق عليه بينهم.

حجة السلطة:

ذكر د. عبد الله صولة وغيره أن هناك حججا عديدة تغذوها هيبة المتكلم ونفوذه وسطوته وحجة السلطة من هذا القبيل، حيث تستخدم أعمال شخص أو مجموعة أشخاص حجةً على صحة أطروحة ما، وأشار إلى أن السلطة قد تكون الإجماع أو الرأي العام أو العلماء أو الفلاسفة...إلخ، وقد يعمد الحجاج بالسلطة إلى ذكر أشخاص بأسمائهم على أساس أن سلطة هؤلاء معترف بها عند أهل المجال المتحدث عنه، وأشار إلى أن الغالب في الحجاج بالسلطة أن يكون رديفا لحجة أخرى ومكملا لها، تعضدها لكن لا تعوضها، تردفها دون أن تحل محلها. (٤٦)

وهكذا فإن قوة الإقناع تأتي من هذا الإجماع أو الرأي العام أو المكانة أو السلطة التي يتمتع بها قائل الرأي.

ولو دققنا النظر في أصلي السماع - عندما يرد بالنفي في إبطال الرأي النحوي كأن يقول الخصم بأن هذا باطل معللا ذلك بعدم السماع، أو عدم تكلم العرب به، أو عدم الاستعمال بهذا الشكل عن العرب- والإجماع لوجدناهما – في رأيي – يستخدمان في إبطال الرأي النحوي على أساس أنهما من الحجج المؤسسة على بنية الواقع، والوقع هنا نقصد به الواقع اللغوي الموجود بالفعل، فلا يجوز القول بجواز رأي معين وليس له سند من الواقع اللغوي المسموع عن العرب، كذلك الإجماع لا يكون إلا بسند من المسموع، وسوف نلحظ أن الإجماع باعتباره سلطة قد تعددت طرق التعبير عنه بين إجماع النحاة وإجماع العرب، فقد يكون دليل الإبطال مستندا إلى إجماع النحاة، وقد يكون مستندا إلى سلطة أخرى وهي العرب أنفسهم حيث ورد عنهم كذا ولم يرد عنهم كذا، فكل هذا يدخل في إطار السلطة المحتج بها في رفض الرأي وإبطاله.

أما حين يستخدم السماع على هيئة شاهد من شعر أو قرآن أو غيره – وهي من المسموعات أيضا – لكي يستدل على بطلان رأي معين، فالسماع هنا ممثلا في الشاهد يقيم الواقع أو يسعى لتأسيس الواقع، وعلى هذا فالسماع عند النحاة يصلح للتصنيف تبع الحجتين بحسب طبيعة الورود.

ثانيا الحجج المؤسسة لبنية الواقع:

إذا كانت الحجج المؤسسة على بنية الواقع تعتمد عليه اعتمادا كليا، فإن هذه الحجج التي نحن بصددها لها صلة بالواقع أيضا لكنها لا تتأسس عليه، ولا تُبنى على بنيته وإنما هي التي تُؤسس الواقع وتبنيه أو على الأقل تكملّه وتظهر ما خفي من علاقات بين أشيائه[٤٧]، ويمكن القول بطريقة أخرى أن هذه الحجج هي التي تفسر الواقع من خلال العلاقات التي تبنيها بين أجزائه، والذي يقوم بهذا الدور في رأيي من أصول النحو هو القياس، لكننا ينبغي أن نفرق بين القياس الأصلي، والذي يمثله قول النحاة" ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم، وبين صور القياس الأخرى كقياس الشبه أوقياس التمثيل، أو النظير، فالأول يصنف في رأيي تبع الحجج المؤسسة على الواقع، أما الأخير بصوره فهو يحاول التأسيس لأن يكون الرأي واقعيا من خلال الشبه والنظير والمماثلة، لذا قال الخوارزمي عن حقيقة قياس الشبه:" أن يكون الشيء يشبه الشيء لا يفوته إلا الصورة "[٤٨]، ويدخل مع هذه التقنيات الشاهد المسموع أيضا.

وبعبارة أخرى يقدم الحجاج في النوع الثاني من القياس رابطا غير مباشر بين عناصر من الواقع، وهذا يعني أن هذا الرابط ليس معطى مسبقا وإنما يعود إلى النحوي الذي يجازف - إن جاز التعبير – بتأسيسه وتقديمه في علاقة ملائمة، ومن ثم يتحمل هو فشل هذا الرابط عندما لا تتضح ملاءمته، وأن المتلقي ليس مقتنعا بتأسيس هذه العلاقة. [٤٩]

وسوف نقوم بتعريف المقصود بقياس التمثيل، والنظير والمقصود بالشاهد حتى يتثنى لنا معرفة دورها في الحجاج.

قياس التمثيل ودوره في الحجاج (Analogy)

صُنِّف قياسُ التمثيل في نظرية الحجاج تبع الحجج غير الجاهزة، لأن الذي يستخدمه هو الذي يقيمه، وهو عند النحاة:" إلحاق لنوع من الكلام بنوع آخر في حكم ثبت لهذا الأخير عن طريق الاستقراء عن العرب، ثم لم يرد عن العرب في النوع الملحق نقل يمكننا من إثبات حكم له، فألحق بنوع آخر لتحقق شبه ما بين كلا النوعين، وقد يعبر عنه النحاة بأنه القياس على غير نقل أو على غير شاهد." (٥٠)

وهذا النوع من القياس اشتهر عند علماء الأصول والفقه، لذا نادى ابن تيمية بضرورة الأخذ به في تحصيل المعرفة وتبليغها وفي تحليل الخطاب اللغوي لما لهذا الخطاب من خصوصيات لا تفي بها طرق الاستنباط الأخرى. (٥١)

والحقيقة كما أشار العلماء أن المدونة التراثية العربية تزخر بالتبادلات الحجاجية بين رواد حقول المعرفة الإسلامية، الفقهاء والأصوليين والنحاة والبلاغيين، التي ساد فيها قياس التمثيل الاستدلالي بوصفه أبرز تقنيات الحجاج في ذلك الوقت بين العلماء بمختلف تخصصاتهم، وهذا النوع من القياس يعد نوعا من المقاربة، يقوم بالربط بين شيئين على أساس جملة من الخصائص المشتركة بينهما، لذا فهو ملجأ حجاجي إقناعي يضطلع بدور بارز في التأثير والإقناع، لاسيما في تفسير وبناء الأحكام النحوية، ونجاح هذا القياس يرجع إلى ما في مكنة المتكلم به من ذكاء ذهني وحيل عقلية يستطيع من خلالهما الربط بين المقيس والمقيس عليه. (٥٢)

وتأسيسا على ما سبق فإن هذا النوع من القياس يضطلع بدور كبير في تأسيس الواقع نظرا لما يقوم به من كشف علاقات جديدة بين التراكيب، وسوف يظهر مدى نجاعة هذا القياس في إبطال الرأي النحوي.

الحجاج بالاستشهاد:

يعد الاستشهاد عند علماء الحجاج من الحجج الجاهزة التي تكتسب قوتها من مصدرها ومن مصادقة الناس عليها وتواترها، ويقوم بدور كبير في الحجاج فهو يمنح المصداقية كما ذكر بيرلمان، وهو أيضا حالة خاصة يلجأ إليها الخطاب لتأسيس الواقع؛ رغبة في زيادة التصديق، ويلحق الحجة قصد تقويتها، ويستخدم في إثبات الرأي ودحضه. (٥٣)

ولا يخفى دور الشاهد بصوره المختلفة في التقعيد النحوي من ناحية وفي الخلاف من ناحية أخرى فهو العمود الفقري في كلا الأمرين، وللنحاة تفصيلات كثيرة في ضوابط الاستشهاد لسنا في حاجة إليها بقدر ما نحتاج لبيان دوره في الحجاج بإبطال الرأي النحوي، من خلال ما يقدمه من إثبات للحكم أو نفي له بحسب السياق الوارد فيه، ولعل هذا كله يتضح من خلال التطبيق إن شاء الله.

النظير وعدمه ودورهما في الحجاج:

أوضح السيوطي الفرق بين المثيل والشبيه والنظير فقال:" وحاصل هذا الفرق أن المماثلة تقتضي المساواة من كل وجه والمشابهة تقتضي الاشتراك في أكثر الوجوه لا كلها والمناظرة تكفي في بعض الوجوه ولو وجها واحدا يقال هذا نظير هذا في كذا وإن خالفه في سائر جهاته، ويؤيد هذا الذي قلته من المنقول ما نقله الشيخ سعد الدين في شرح العقائد عن الأشعرية

أن المماثلة عندهم إنما تثبت بالاشتراك في جميع الأوصاف حتى لو اختلفا في وصف واحد انتفت المماثلة وأما اللغويون فإنهم جعلوا المثيل والشبيه والنظير بمعنى واحد.(٥٤)

والنظير وفقا لكلام السيوطي قد يطلق على قياس الشبه، فالعرب كما قال ابن جني يحملون الشيء على حكم نظيره، لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم "(٥٥)، وبهذا فهو نوع من قياس الاستعمالات اللغوية بعضها على بعض بعلة الشبه، يقرن الشبيه إلى شبيهه في الحكم النحوي لربط الأبواب النحوية وتأكيد صحتها. (٥٦)

هذا، وقد ورد مصطلح آخر يسمى بـ"عدم النظير" في الفكر النحوي، والمراد به: أن يكون للشيء نظائر في بابه فيقبل أو أنه واحد فيه ولم يرد به سماع فيرفض. (٥٧)، ونفهم من هذا الكلام أن الباب في النحو عبارة عن مجموعة من النظائر، فكل الكلمات التي على بناء واحد تسمى بابا، وأن النحاة تجاوزوا مرحلة التصنيف الكيفي لكلم العربية إلى مرحلة البحث عن النظائر فيما يختلف من الأمور أشد الاختلاف ومحاولة اكتشاف الجامع الذي يجمعها في أعلى مستوى من التجريد غير التصنيفي، ولعل هذا عبر عنه سيبويه بقوله" الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فلا شبه بين الجزم والجر إلا في مستوى عام وهو أن كلا منهما حكم إعرابي، فالاختلاف بينهما كبير جدا، لكن الاتفاق العميق يوجد في كون الجزم للأفعال هو بمنزلة الجر للأسماء في أن كلا منهما يقابل الرفع والنصب في الأسماء والأفعال، فهذا يسمى تناسب وتناظر، فالنظير هو العنصر المساوي أو المكافئ لعنصر آخر وقد لا يشبهه إطلاقا (٥٨)

فالنظير بهذا المعنى يعني المناظر والمساوي، والمقابل، والذي يعنينا من ذلك كله هو تصنيفه هل هو تبع الحجج المؤسسة على الواقع أم من الحجج المؤسسة للواقع؟ وما دوره في الحجاج وتحقيق الإقناع؟

أقول: إن النظير يمكن النظر إليه ومعاملته بأكثر من طريقة في ضوء نظرية الحجاج، حيث إنه يمكن اعتباره من الحجج شبه المنطقية القائمة على التماثل أو التعادل أو التسوية أو المكافئ، وهذا المعنى واضح – في رأيي – في تحليلات النحاة حين يرفضون كذا لأنه نظير كذا وطالما الأخير لا يحدث معه هذا الذي ذكر فالأول مثله، فهذا تصور منطقي صوري لفكرة النظير لكنه يحقق الإقناع من خلال علاقة المساواة بين المتكافئين.

ويمكن أيضا اعتبار النظير من الحجج المؤسسة للواقع وذلك حين يرد في تحليلاتهم بمعنى قياس الشبيه. ويمكن أيضا اعتباره من الحجج المؤسسة على الواقع حين يرد بلفظ عدم النظير في النحو، ولعل كل هذا يتضح في التطبيقات التالية للحجج بنوعيها السابقين.

أولا الحجاج بنفي السماع ودوره في إبطال الرأي النحوي:

إبطال أن يكون الأصل في: "نعم الرجل زيد "هو" رجلٌ نعم الرجل زيد":

ذهب الفراء إلى أنَّ الأصل في نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو: رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدٌ، ورجلٌ بئسَ الرجلُ عمرٌو، فحُذف الموصوف الذي هو «رجل»، وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نِعمَ وبئسَ وفاعلهما مقامه، فحُكم لهما بحكمه، فنِعمَ الرجلُ، وبئس الرجلُ ــ عندهما ــ رافعان لزيد وعمرو، كما أنك لو قلت: ممدوحٌ زيدٌ، ومذمومٌ عمرٌو ــ لكان زيد مرفوعًا بممدوح، وعمرو مرفوعًا بمذموم.

وقد رُدَّ مذهب الفراء بأنه لو كان محكومًا لهما بحكم الأسماء لوقعا في مواضعها في فصيح الكلام، فكنت تقول: إنَّ نِعمَ الرجلُ قائمٌ، وإنَّ بئسَ الرجلُ منطلقٌ، وظننت نِعمَ الرجلُ قائمًا، وظننتُ بئسَ الرجلُ منطلقًا، وكان نعمَ الرجلُ منطلقًا، وكان بئسَ الرجلُ ضاحكًا، فلمَّا لم يُسمع ذلك في فصيح الكلام دلَّ على بطلان ما ذهبا إليه. (٥٩)

اعتمد الفراء في رأيه على قياس شَبَه معنوي قائم بين (نعم الرجل وبئس الرجل) وبين المعنى المقصود منهما المتمثل في اسم المفعول ممدوح ومذموم، ثم استبدل التقدير الكائن في الذهن بالتركيب القائم بالفعل، وخرج بنتيجة مفادها أن زيدا مرفوع بهذا المقدَّر.لكن دليل الإبطال اعتمد على الواقع اللغوي المتمثل في المسموع بالفعل عن العرب، مستخدما الافتراض بأنه طالما حكم للتركيب " نعم الرجل " بحكم الأسماء فالمفترض قياسا على الحكم أن يقع موقع الأسماء، ولم يثبت في واقع اللغة قولهم: إن نعم الرجل قائم ، وبهذا يبطل القول بالحجاج المقنع المؤسس على الواقع.

إبطال دخول التحديد في المصادر الدالة على الأفعال الباطنة:

ذكر أبو حيان:" أن المصادر لا يدخلها التحديد على الإطلاق في جميع أنواعها، وإنما يطرد إدخال هذه التاء إذا أردت المرة الواحدة في المصادر الظاهرة الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس، نحو قومة وضربة وقعدة، وإذا كان من الأفعال الباطنة والخصال النفسية الثابتة كالظُرف والحُسن والجُبن والعلم والجهل فلا يقال في شيء من ذلك فعلة,لا تقول علمت علمة، ولا فهمت فهمة, ولا صبرت صبرة, وكذلك الظن، لا يقال فيه ظنة، كما لا يقال من اليقين فعلة، وما أجازه بعض النحويين من قوله: زيد ظننتها منطلق فغير مسموع من العرب, ولكنه قياس يبطله الأصل الذي قدمناه، فقياس الظن على العلم أولى من قياسه على الضرب والقتل. (٦٠)

فهنا اعتمدت أدلة الإبطال على الحجج بنوعيها المؤسسة على الواقع ممثلة في عدم سماع هذا التركيب عن العرب، ولكنه جاء من طريق القياس على باب مجيء المرة من "ضَربَ وقتَلَ" فيكون التقدير: أي : الظنَّة، فيصح عود الضمير إليها بالتأنيث، لكن هذا القياس يبطله قياس آخر وهو(القياس التمثيلي) القائم على الشبه، فالظن من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين مثل العلم، فهو من نفس الباب، والعلم لا يأتي منه المرة، فكذلك قياسا عليه يكون الظن.وحمل الظن على العلم أولى، فالحجة هنا تؤسس الواقع بعدم جواز مجيء المرة من أفعال الجوارح وما شاكلها كما ذكر النص السابق، وهكذا فقياس التمثيل (قياس الأولى) يدعم إبطال الرأي الآخر من خلال علاقة الشبه بين العلم والظن.

ثانيا الحجاج بالنظير بمعنى الشبيه في إبطال الرأي النحوي:

الحجاج في إعراب "معا" من قول الشاعر:

أفيقوا بني حرب وأهواؤنا معا ... وأرحامنا موصولة لم تقضّب

ومثله قول الآخر:

حننت إلى ريّا ونفسك باعدت ... مزارك من ريّا وشعبا كما معا

فالخلاف هنا في إعراب " معا " هل هي في محل نصب حال، أم في محل رفع خبر، يقول ابن مالك:" وانتُصر للمذهب الأول بأن قيل لا نُسلّم بأن معًا في البيتين في موضع رفع، بل هو منصوب على الحال بعامل محذوف هو الخبر، والتقدير وأهواؤنا كائنة معا، وشعباكما كائنان معا. وهذا التقدير باطل بالإجماع على بطلان نظيره وهو أن يقال زيد قائما، على تقدير زيد كائن قائما. (٦١)

اعتمد الحجاج هنا على تقنية الأشباه أو قياس الشبه بالإضافة إلى تقنية السلطة ممثلة في إجماع النحاة على إبطال هذا الشبه الذي يتفق مع ما ورد بالبيتين وهو" زيدٌ قائما " على اعتبار أنه مبتدأ والخبر محذوف تقديره كائن، وقائما منصوبة على الحال، لأن المحذوف لا دليل عليه، والحال يسد مسد الخبر في مواضع مخصوصة ليس منها هذا الموضع، فبطلان القول بحذف الخبر ونصب الكلمة على الحال مؤسس على الواقع حيث إنه لم يرد.

ثالثا الحجاج بعدم النظير في إبطال الرأي النحوي:

إبطال نصب الواو للمفعول معه بنفسها:

وزعم الجرجاني أن الواو هي الناصبة بنفسها، وما ذهب إليه باطل من ثلاثة أوجه...الثاني أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كإن وأخواتها، أو يشبه ما يشبه الفعل كلا المشبهة بإنّ، والواو المرادفة "مع" لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم. الثالث: أنها لو كانت هي الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولا معه ويُعدّ من الضرورات قول الشاعر:

فآليتُ لا أنفكُّ أحْذو قصيدةً ... تكونُ وإيّاها بها مَثَلا بعدي

ولا خلاف في وجوب الانفصال في مثل هذا، فعُلم بذلك أن الواو غير عاملة، إذ ليس في الكلام ضمير نصب يجب انفصاله مع مباشرة الناصب. (٦٢)

لو كان النصب بها نفسها لم يشترط في وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل، كما لا يشترط في غيرها من النواصب

اتخذ ابن مالك في إبطال رأي الجرجاني من كلامه دليلا على الإبطال، فكون النصب بالواو نفسها يجعل منها مناظرا وظيفيا للحروف المشبهة بالأفعال، فكما لا تعتمد إن وأخواتها على الفعل، ينبغي أن تكون الواو كذلك قياسا عليها، لأنه كما يقول علماء الحجاج إن الأشباه يجب أن تخضع لدراسة واحدة، وهذا لم يتحقق، حيث إن النحاة اشترطوا بناء على استقراء الكلام العربي أن تسبق الواو بفعل أو شبه فعل ومن ثم فالنصب ليس بها.

ثم يتخذ الحجاج منحى آخر مؤسسا على الواقع من خلال تقنية المثال " كل رجل وضيعته " بالرفع وكأنَّ هذا المثال المعروف عند النحاة يقدم افتراضا وتساؤلا مفاده لو كان النصب بالواو فلم لم ينصب هذا المثال؟

وبعد ذلك يتخذ ابن مالك من التناظر الشكلي وهو حجة مؤسسة على الواقع دليلا لإبطال رأي الجرجاني، ويتمثل هذا التناظر في أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له؛ لأن

النحاة تبين لهم من خلال الاستقراء أيضا أنه ما من حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل، والواو المرادفة لمع لا تشبه الفعل، وبناء عليه لا يصح جعلها الناصبة لعدم التماثل.

ثم يأتي الحجاج بالإبطال في الدليل الثالث معتمدا على الحجج المؤسسة لبنية الواقع، من خلال الشاهد الشعري من ناحية، وحجة السلطة من ناحية أخرى، بالإضافة لطريقة عرض الخطاب من خلال تقنية الافتراض الجدلي الشرطي بأنها لو كانت الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولا معه، والواقع اللغوي يخالف ذلك، فعلاقة الاقتضاء التي يوفرها أسلوب الشرط "بلو" علاقة شكلية بالأساس قائمة على اقتضاء الشرط للجواب والعكس صحيح أيضا يجعل الحجة قادرة على الإقناع [٦٣] من خلال عرضها، فما بالك من قيمة الدليل نفسه؟

إبطال أن يكون المستثنى منصوبا بما قبل دونها، أو بتقدير أستثني:

يقول ابن الناظم:" ذهب ابن خروف إلى أن الناصب ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال، ويبطله أنه حكم بما لا نظير له، فإن المنصوب على الاستثناء بعد (إلا) لا مقتضى له غيرها، لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه، ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير، فوجب اجتنابه. وذهب الزجاج إلى أن الناصب (أستثني) مضمرًا. وهو مردود بمخالفة النظائر، إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه، لا بإظهار ولا بإضمار..."[٦٤]

قدم الحجاج بالنظير وعدمه باعتباره حجة مؤسسة على الواقع اللغوي دليلا إقناعيا في إبطال رأي ابن خروف، واعتمد هذه الدليل على مفهوم الاقتضاء أو الطلب، فالمقصود من الاستثناء إخراج بواسطة "إلا" لما بعدها من حكم ما قبلها، وهذا معناه أنه لا استقلال بالعامل قبلها دونها لأن المعنى المراد لا يتحقق، فأساس تركيب الاستثناء هو "إلا " كما أن أساس تركيب المعية هو الواو التي بمعنى مع، فاستقلال العامل دون هذه الأدوات حكم بما لا نظير له في الفكر النحوي.

كما نلحظ في إبطال الرأي الثاني أيضا أن حجة النظير وعدمه تسهم بدور إقناعي كبير، وهي فعلا حجة مؤسسة على الواقع المتمثل في عدم جواز الجمع بين الفعل والحرف الذي يدل على معناه لا بإظهار ولا بإضمار، بدليل أننا في الحروف الناسخة المشبهة بالأفعال لا نقدر الفعل لكي ننصب ما بعدها لأننا بذلك نجمع بين الفعل والحرف الذي بمعناه، وكذلك الحال في الاستثناء، فالنظير هنا ليس قائما على علاقة تشابه بين الاستثناء والحروف المشبهة بالأفعال ولكنه قائم على تشابه علاقة بين حرف الاستثناء والأحرف المشبهة بالفعل، ثم إن اللغة وضعت هذه الأحرف للاختصار وتقدير الأفعال فيه ضياع لهذا الاختصار.

رابعا الحجاج بالقياس التمثيلي في إبطال الرأي النحوي:

تسمى هذه الاستراتيجية عند علماء الحجاج " الأنالوجي" analogy ويقصد بها المماثلة الجزئية بين ملامح شيئين أو حدثين أو تصورين تسمح بمقارنة ما بينهما، والحقيقة أن قدرا كبيرا من معارفنا يقوم على إدراك التشابه بين الأشياء، فهو بناء للفكر عند علماء اللغة والشرع وأصول الفقه وغيرهم، وله دور كبير في الحجاج وتكوين الفرضيات، وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن كل صور الاستدلال وإعمال العقل وكل ضروب الإدراك الحسي والذهني،

إنما تستند إلى قدرتنا على تمييز أوجه التشابه ذات الصلة ومعاينة القواسم المشتركة.. لكن لا يمكن أن تتماثل وإلا كانت العلاقة بينها علاقة هوية، فهناك دائما نقطة ينهار عندها التماثل.[٦٥] وقد استخدمت هذه التقنية في إبطال الرأي النحوي على سبيل المثال فيما يلي:

إبطال أن يكون"إيا"من قولنا: إياك/ إياه/ إياي مضمرا أضيف لما بعده:

يقول الأنباري في الإنصاف:" وأما قول من ذهب من البصريين إلى أنه مضمر أضيف لأنه لا يفيد معنى بانفراده، ولم يقع معرفة فجاز أن يخص بالإضافة فباطل؛ لأن هذا الضمير ما وقع إلا معرفة، ولم يقع قَطُّ نكرة.والذي يدل على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه، بل فيها إبهام تبينه هذه الحروف كالتاء في "أنت" فإن الضمير هو "أن" وهو مبهم، والتاء تبيّنه؛ فإن كانت مفتوحة دلّت على أنه ضمير المذكر، وإن كانت مكسورة دلّت على أنه ضمير المؤنث، فكذلك ههنا: جُعِلَتْ هذه الأحرف مبينة لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة، وكما لا يجوز أن يقال إن "أنْ" مضاف إلى التاء؛ فكذلك لا يجوز أن يقال إنَّ "إيا" مضاف إلى الكاف والهاء والياء وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة - ولها نظير في كلامهم- كان أولى من جعل الضمير مضافًا إليها ولا نظيرَ له في كلامهم. وهذا هو الجواب عن مذهب من ذهب إلى أنه اسم مبهم مضاف؛ لأن المبهم معرفة، والمعرفة لا تضاف؛ لأنه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره؛ لأن الكَحَلَ يغني عن الكُحْلِ.[٦٦]

تعددت تقنيات الحجاج في نص الأنباري في إبطال مذهب الخليل بن أحمد ما بين الحجج المؤسسة على الواقع والحجج المؤسسة للواقع، فمن الأولى فكرة السمات أو العلامات التي أبدع فيها النحاة العرب أيما إبداع ودرست في تراثنا تحت ما يعرف باسم القرائن النحوية، ويراها المعاصرون أمرا لازما في النحو بوصفها طريقة للتعامل مع التصنيف المتداخل "[٦٧]، فبالعلامات استطاع الأنباري هنا إبطال قول الخليل بأن " إيا " نكرة، بدليل أنه لا يحسن دخول أدوات التنكير عليها، وهذا لا شك مؤسس على الواقع.

كذلك من الحجج المؤسسة على الواقع في النص حجة النظير، ودوره هنا تقرير القاعدة ومحاولة إقناع المتلقي بواقعية الرأي، من خلال حجة الأولى، فكون التوجيه له نظير أولى من غيره الذي يفتقد نظيرا من كلام العرب. وبعد ذلك ختمت تلك الحجج المؤسسة على الواقع بقوله" المبهم معرفة والمعرفة لا تضاف لأنه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره؛ لأن الكَحَلَ يغني عن الكُحْل، وهذا أمر مؤيد من الواقع فهو بمنزلة المَثَل.

أما الحجج المؤسسة للواقع فتمثلت في قياس الشبه، أو قياس التمثيل، حيث قدم الأنباري حجاجه معتمدا عليه من خلال أن" إيا" فيها إبهام تبينه هذه الحروف(الكاف والهاء، والياء)، كما أن التاء في "أنت" فإن الضمير هو "أن" وهو مبهم، والتاء تبيّنه؛ فإن كانت مفتوحة دلّت على أنه ضمير المذكر، وإن كانت مكسورة دلّت على أنه ضمير المؤنث، وبناء على هاتين المقدمتين تأتي النتيجة من خلال علاقة الاستنتاج شبه المنطقي، وهي نتيجة متولدة من رحم الدليل يقول:" وكما لا يجوز أن يقال إن "أنْ" مضاف إلى التاء؛ فكذلك لا يجوز أن يقال إنَّ "إيا" مضاف إلى الكاف والهاء والياء.

وكذا فقياس التمثيل أو الشبه قام في النص السابق على إبراز تشابه العلاقات بين "إيا" وهو ضمير منفصل في محل نصب، وبين " أنت " وهو ضمير منفصل في محل رفع، فرغم اختلاف المحلين الإعرابيين إلا أنه استطاع من خلال العلاقة السابقة جعله أداة حجاجية مقنعة. (٦٨)

الحجاج في إبطال رأي ابن خروف في أن عامل النصب في الظرف من قولنا: زيد خلفك " هو المبتدأ:

يقول ابن مالك:" ما ذهب إليه ابن خروف من أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه يبطل من أوجه...الخامس: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عند تقدير الفاعل، وكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغني عن تقدير الخبر. السادس: أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو: زيد خلفك نظير المصدر نحو: ما أنت إلا سيرا في أنه منصوب مغن عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك إلحاقا للنظير بالنظير. (٦٩)

انطلق ابن مالك في النص السابق من الحجاج بالقياس التمثيلي القائم على علاقة الشبه بين الجملة الاسمية ونسبة الخبر إلى المبتدأ، والجملة الفعلية ونسبة الفاعل إلى الفعل، فإذا كان الواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل، فينبغي كذلك نظرا للعلاقة السابقة أن يكون الواقع موقع الخبر وهو الظرف لا يغني عن تقدير الخبر، فنقول: زيد مستقر خلفك، فهذه الحجة قائمة على المنطق الصوري وتسمى عند علماء الحجاج قاعدة العدالة أو التسوية، أو التبادل، وتفترض تطبيق نفس القواعد على الحالات الموجودة في نفس الوضعية. (٧٠)

وتشكل العلاقة التبادلية إحدى الحجج القائمة على البنى شبه المنطقية، وهذه الحجج تتمثل في معالجة وضعيتين إحداهما بسبيل من الأخرى معالجة واحدة، وتماثلهما ضروري لتطبيق قاعدة العدل، والتي منها يستمد قوته الإقناعية، فهي قائمة على حجج عكسية، ودعوة لتطبيق قاعدة العدل على وضعيتين متناظرتين. (٧١)، والتبادلية علاقة منطقية خالصة غير أن الحجة تظل شبه منطقية فحسب؛ لأنها إسناد للحكم ذاته إلى أمرين يدَّعى أنهما متماثلان، والحال أننا لو أخضعناهما إلى الدراسة الدقيقة لانتهينا إلى فروق عديدة بينهما. (٧٢)

كذلك بناء على القاعدة السابقة فإن التناظر الشكلي بين: زيد خلفك، وبين: ما أنت إلا سيرا، في أن كلا منهما منصوب مغن عن مرفوع، يقضي بأنه إذا كان المصدر منصوبا بغير المبتدأ، يقتضي ولو بوجه من الوجوه أن يكون الظرف كذلك إلحاقا للنظير بالنظير، ومن هنا يبطل قول المدعي بأن الظرف منصوب بالمبتدأ.

خامسا الحجاج بالشاهد في إبطال الرأي النحوي:

إبطال رأي من قال بأن أسماء الإشارة المقرونة بالكاف لا تلحقها الهاء:

يقول أبو حيان:" وقد زعم المصنف في الشرح أن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تلحقها الهاء، فلا يقال: هذانك ولا هؤلائك، قال: "لأن وأحدهما ذاك وذلك، فحمل على "ذلك" مثناه وجمعه لأنهما فرعاه، وحمل عليهما مثنى "ذاك" وجمعه لتساويهما لفظًا ومعنى" انتهى

كلامه. وهذا الذي ذهب إليه المصنف مبني على زعمه أن المشار ليس له إلا مرتبتان القربي والبعدى، وقد بينا فساد دعواه في ذلك فيما تقدم، والسماع يرد عليه، قال:

يا ما أمليح غزلانًا، شدن، لنا من هؤليائكن الضال والسمر

فـ "هؤليائكن" تصغير "هؤلئكن"، وقد زعم هو أنه لا يقال "هؤلئك"، وهو باطل بهذا السماع الفاشي من العرب. (٧٣)

استخدم أبو حيان في إبطال رأي ابن مالك تقنيتين من تقنيات الحجاج التي لهما دور في الإقناع، إحداهما تنتمي لآليات الفصل ممثلة في كلمة" زعم" التي كررها أكثر من مرة، وكلمة "دعواه"، وقوله:" وهذا الذي ذهب إليه" فكل هذه المفردات تدل على تعمد لفصل الحجة عن الوصول للمتلقي، وإقناعه بأنها مجرد دعوى وزعم. ثم يستخدم التقنية الثانية وهي تقنية الشاهد وهي من الحجج الجاهزة التي لا تحتاج أكثر من حسن التوظيف من المحتج بها، وهي من الحجج المؤسسة للواقع تهدف لزيادة التصديق لدى المتلقي.

هذا، وقد أضاف ناظر الجيش قبل أن يذكر حجة أبي حيان في التذييل إلى هذه الألفاظ قوله: " وعجبا من المصنف كيف منع أن يقول هؤلائك وقد تقدم له إنشاد البيت الذي فيه من «هؤليائكن الضال والسمر» وهؤليائكن تصغير هؤلائكن. (٧٤)

فهو هنا استخدم تقنيتين هما: الفصل بقوله:" وعجبا من المصنف" والتي تدل على أنه جاء برأي مخالف، أو كيف ساغ له أن يناقض نفسه، ثم دعم هذه الحجة بتقنية السؤال الذي يدين ابن مالك من كلامه نفسه، فمن كلامك أدينك" كما قال رولان بارت.

نتائج الدراسة

يعد إبطال الرأي النحوي ملمحا حجاجيا بالغ الأهمية، حيث تبين من خلاله الزاد اللغوي والمنطقي الذي امتلكه النحاة من خلال تناولهم لمنطلقات الحجاج وتقنياته التي استخدموها في الاستدلال النحوي على إبطال الآراء والتي بدورها أسهمت بدور ناجع في الإقناع.

شكل الافتراض منطلقا حجاجيا إقناعيا في إبطال الرأي النحوي عن طريق إحاطته بكل الوجوه الممكنة واختبارها، وإبطال الفاسد منها، ومن خلال عوامل حجاجية منطقية استخدمت للربط بين المقدمات والنتائج بشكل يشبه اللزوم الآلي، فأسهمت في فعل التوجيه نحو النتيجة التي يريدها المتلقي، مثل: لو، إذا، ويحتمل كذا وكذا، إما كذا وإما كذا.

رغم انطلاق الافتراض من الممكن إلا أن نتائجه تشبه الواجب من خلال اتخاذه شكل البرهان، إذا بطل كذا ثبت كذا، والعكس، كما اتضح أيضا أن الافتراض ليس له فائدة ما لم يعتمد على تقنيات الحجاج مثل: الحجج المؤسسة للواقع، والحجج المنطقية، كالتناظر والشبه والقياس التمثيلي وغيرها، وأن الافتراض لا يكون إلا في الوجوه الممكنة أو الواقعية ولا يصح افتراض شيء غير واقعي، لذا فهو مدعوم بالحجج المؤسسة على الواقع.

اعتمد النحاة في إبطال الرأي النحوي على عدد كبير من الحجج شبه المنطقية التي لها دور كبير في الإقناع من خلال العلاقات التي تعتمد عليها مثل التناقض والتسوية أو العدل، بالإضافة لقواعد شبه منطقية منها: ما استلزم باطلا فهو باطل، المتفق عليه أولى بالأخذ من

المختلف فيه، لا يجتمع على كلمة عاملان، ولا يكون الشيء مفردا ومثنى في آن واحد، رتبة العامل قبل المعمول، لا يوجد مرفوع بلا رافع...إلخ من قواعد التوجيه التي اتخذها النحاة دستورا لهم في التحليل النحوي لإبطال الآراء، فاللغة وإن كانت غير منطقية إلا أنها تستخدم في تحليلها وسائل يجب أن تكون كلها منطقية.

اهتدى البحث إلى أن السماع اللغوي عند النحاة حين يكون بدليل النفي فإنه حجة مؤسسة على الواقع، وحين يرد في شكل شاهد أو مثال فإنه يكون مؤسسا للواقع لما يحققه من إعلاء التصديق عند المتلقي لأنه من الحجج الجاهزة. أما القياس فهو من الحجج المؤسسة للواقع لا سيما القياس التمثيلي الذي يقيم علاقات بين شيئين متباعدين من خلال وجه شبه بينهما.

كان لحجة السلطة ممثلة في إجماع النحويين أو العرب هي الأخرى دور في الحجاج بإبطال الآراء، ورغم أنها من الحجج المؤسسة على الواقع، لكنها لم تكن في غالب الأمر الحجة الوحيدة في الإبطال بل كانت داعمة لغيرها.

أثبت البحث أن القياس التمثيلي يضطلع بدور مهم في بناء الاستدلال على إبطال الآراء، وأنه يحقق الإقناع والتأثير في المتلقي لكن نتائجة نسبيه حيث إن كلا من المدعي والخصم قد يستخدمه في المسألة نفسها لأن أحدهما اعتمد على رؤية معينة لأوجه الشبه غير التي اعتمدها الآخر لكن تبقى قوة الحجة واضحة أكثر عند أحدهما لأنه - مثلا - اعتمد شبها قريبا على عكس الآخر.

يمكن إدراج النظير ضمن الحجج المؤسسة للواقع حين يكون بمعنى الشبيه، والمقصود بالشبه هنا الشبه الحقيقي في أغلب الوجوه، ويمكن إدراجه ضمن الحجج المؤسسة على الواقع حين يرد " بعدم النظير "، ويمكن أن يكون النظير من الحجج شبه المنطقية حين يكون بمعنى المكافئ أو المساوي، أو تسوية بين النظيرين فالتسويه حجة منطقية.

كان لتعدد جهات إبطال الرأي النحوي في غالب المسائل التي درست دور كبير في حسن توجيه المتلقي إلى النتيجة التي يريدها المبطل، لذا يمكن إدراجها تحت ما يسمى بالسلم الحجاجي أو على أقل تقدير يمكن إدراجها تحت القسم الحجاجي.

كان للغة بألفاظها وعواملها واستراتيجياتها الحجاجية دور كبير في الإقناع من خلال سلسلة كبيرة من ألفاظ الفصل من نحو: زعم، توهم، المدعي، دعواه، إلخ، بالإضافة لألفاظ البطلان بصورها المتعددة، والعوامل الحجاجية مثل لكن والشرط بلو وإذا، والاستراتيجيات مثل: السؤال الذي يهدف إلى خلخلة النسق الفكري عند الخصم، ومحاصرة الخصم من خلال أقواله، والاستدراج من خلال الانطلاق من المتفق عليه عند الطرفين.

تبين من خلال البحث براعة النحاة في الحجاج من خلال هذا التعدد الهائل في عرض وجوه الإبطال النحوي، ولا شك أن هذا التعدد انطلق من معيار منطقي وهو الابتداء بما هو أقوى ثم الذي يليه، فكل حجة تمتلك من القوة ما تزيد به أو تنقص عن الأخرى، ولولا اعتماد كل حجة على جانب معين من جوانب الإقناع لما تعددت.

كان لنظرية العامل في النحو دور كبير في الحجاج لأنها وجدت بناء على مفهوم الاقتضاء، ووجد لها عدد من قواعد التوجيه التي تُوصل إليها من خلال الاستقراء أيضا، من هذه القواعد ما يقترب من القوانين الرياضية مثل: لا يتوارد عاملان على معمول واحد، لا يكون الشيء منصوبا ومرفوعا في آن واحد، لذا كانت عاملا إقناعيا في إبطال الرأي النحوي من خلال التفسير الناجع للتراكيب.

تنوعت صور الحجاج في إبطال الرأي ما بين الحجاج التوجيهي وهو الغالب، واعتمد على النقض والمعارضة، والحجاج التقويمي الذي يتخذ من السؤال المتوقع أو المفترض هدفا يستبق به ما عند المتلقي ليقطع عليه فرصة الاعتراض.

الهوامش

(١) صولة، د: ت، ص:٣٠٧، ٣٠٨.
(٢) نعني بتقنيات الحجاج هذا الزاد اللغوي والمنطقي الذي يتسلح به المتكلم أثناء تبادله الحجاجي والتي تعينه على استدعاء الحجج من مظانها والربط بين بعضها ببعض، ووضع المناسب منها في المكان المناسب في الخطاب من أجل إقناع الطرف الآخر بها. انظر: الدكان، ٢٠١٤م، ص:١٦٨.
(٣) صولة، د: ت: ص:٣٢٤.
(٤) عبد الرحمن،٢٠٠٠م، ص: ٤٨، ٤٩.
(٥) من هذه الدراسات:١- الحجاج في الدرس النحوي د. حسن خميس الملخ، بحث بمجلة عالم الفكر، عدد٢، مجلد ٤٠، ٢٠١١م. ٢- التحليل التداولي لخطاب الحجاج النحوي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف نموذجا، د. محمد عديل عبد العزيز علي، دار البصائر، القاهرة، ط١، ٢٠١١م.٣- الحجاج في المناظرات النحوية: الإصلاح والمعالجة والأدوات، رسالة دكتوراه من إعداد/ عمر محمد تيسير مصطفى سباعي، إشراف د. سمير استيتية، جامعة اليرموك، كلية الآداب، الأردن، ٢٠١٧م.٤- آليات الحجاج في مناظرة السيرافي لمتى بن يونس القنائي(دراسة تحليلية) د.رامي جميل سالم، بحث منشور بالمجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، مج٢، ع٣، ٢٠١٤م.
(٦) صولة، د: ت،، ص:٣٠٩
(٧) يطلق على الجملة الشرطية عند المناطقة القضية الشرطية، وهي كل ما ضُمّن الحكم فيها بشريطة، وهي ضربان: **متصلة**: وتعرَّف بأنها تتضمن اتصال قول بقول واتباعه له نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، **منفصلة**: تتضمن بشريطتها انفصال قول عن قول ومباينته له، نحو: هذا العدد إما زوج وإما فرد.وعلى هذا فالقضية الشرطية تتضمن طرفين بينهما حكم معلق أو مشروط، وهو بمقتضى شرطيته يطرح عدة احتمالات قبل الوصول للحكم الجازم. ولمزيد من التفصيل حول ذلك انظر: السكاكي، ١٤٠٧هـ: ١٩٨٧م،ص:٤٩٤، وانظر: عبيد، ١٤٣٠هـ: ٢٠٠٩م، ص: ١٠ وما بعدها.
(٨) انظر: السكاكي، ١٤٠٧هـ: ١٩٨٧م،ص: ٤٩٠.
(٩) عبد الرحمن، ١٩٩٨م، ص:٣٥٦، ٣٥٧.
(١٠) انظر: الناجح، ٢٠١١م، ص: ٤٥، ٤٦.
(١١) انظر: سالم، ٢٠١٤م، ص:٣٠٨.
(١٢) للمزيد انظر: العزاوي، ١٤٢٧هـ: ٢٠٠٦م، ص:٥٧، ٦٣.
(١٣) ابن جني، د:ت، ٦٧/٣، ٦٨.
(١٤) انظر: علي، ٢٠٠٥م، ص:١١٣.
(١٥) السيوطي، ١٤٢٧هـ: ٢٠٠٦م. ١١٦/١.
(١٦) ناظر الجيش، ١٤٢٨ هـ: ٢٠٤٨/٤.
(١٧) انظر: بارت، ١٩٩٤م، ص١٣٠.
(١٨) السيوطي، ١٤٢٧هـ: ٢٠٠٦م،٢٨٨/١، ٢٨٩، ٢٩٠.
(١٩) ناظر الجيش، ١٤٢٨ هـ:٤٤٨٢/٩ .
(٢٠) عبد الرحمن، ١٩٩٨م،ص: ٢٢٧.
(٢١) الأندلسي، د:ت،ج٢٨٠/٣.
(٢٢) انظر: عبد الرحمن، ٢٠٠٠م: ٨١، وانظر:عادل،١٤٣٤هـ: ٢٠١٣م، ص: ١٦٩.
(٢٣) انظر: البعزاتي، ١٤٢٧هـ: ٢٠٠٦م،ص : ٣٣، ٣٤.
(٢٤) انظر: صولة ، ٢٠١١م، ص: ٤٢.
(٢٥) سبق أن ذكرت أن السماع يمكن جعله دليلا مؤسسا للواقع أو مؤسسا على الواقع وكذلك القياس الأصلي، وليس معنى هذا التصنيف الذي قدمته للأصول وقواعد التوجيه أن الأخيرة مخالفة للواقع لذا أدرجتها تحت الحجج شبه المنطقية، ولكني أقصد أن الجانب المنطقي العقلي فيها كفيل بالإقناع حتى ولو كانت مخالفة للواقع اللغوي، كذلك وصفت هذه الحجج بأنها شبه منطقية وليست منطقية لأنها آخذة في القبول أو الرد.
(٢٦) برتون، وجوتييه، ١٤٣٢هـ: ٢٠١١م، ص:٤٧
(٢٧) أبو غلبون، ٢٠١٨م، ص: ٤٢.
(٢٨) انظر: الدكان، ٢٠١٤م،ص:٢١٧.
(٢٩) الأندلسي، د:ت،: ١٧٠/٤.
(٣٠) المرجع السابق: ٢٥٨/٣.

(٣١) ابن مالك،١٤١٠هـ، ١٩٩٠م،ج٣١٥/١.
(٣٢)ابن مالك،١٤١٠هـ، ١٩٩٠م ،ج ٢٧٩/٣، ٢٨٠.اقتصرت على وجهين من الثلاثة خشية الإطالة.
(٣٣) انظر: صولة، د:ت، ٣٤٥، ٣٤٦.
(٣٤) عبد الرحمن، ١٩٩٨م،ص: ٢٢٨.
(٣٥) عبد الرحمن، ١٩٩٨م، ص: ٢٢٨.
(٣٦) ناظر الجيش، ١٤٢٨ هـ،ج٢/ ٨٨٤.
(٣٧) ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ،ج ٨٨٧/٢.
(٣٨) ابن مالك، ١٤٠٢هـ: ١٩٨٢م، ج ١٥١٩/٣.
(٣٩) ناظر الجيش، ١٤٢٨ هـ: ج٤١١٨/٨.
(٤٠) انظر: التبريزي ،٢٠١٣م، ص:٩٠.
(٤١) ناظر الجيش، ١٤٢٨ هـ،ج١٠٨٥/٣، ١٠٨٦.
(٤٢) الناجح،٢٠١١م،ص: ١٣١.
(٤٣) ليتيمي، ٢٠١٤م، ص: ١٤٩.
(٤٤) انظر:الزين،٢٠١٧م، ص:١٤٢
(٤٥) انظر: صولة، د:ت،ص: ٣٣١، ٣٣٥، وانظر: الدريدي، ٢٠١١م ، ص: ٢١٤، وانظر: برتون، وجوتييه، ١٤٣٢هـ: ٢٠١١م،ص:٤٩.
(٤٦) صولة، د:ت،: ٣٣٥ بتصرف.
(٤٧) انظر: الدريدي، ٢٠١١م ، ص: ٢٤٢.
(٤٨) الخوازمي، ١٩٩٠م، ج١/ ٤٢٣.
(٤٩) انظر: برتون، وجوتييه، ١٤٣٢هـ: ٢٠١١م ،ص: ٥٢، وهو حاصل بالفعل عندنا في تحليل النحاة.
(٥٠) حمودة، ١٩٩١م، ص: ١٥٥.
(٥١) انظر: عبد الرحمن، ٢٠٠٠م، ص:٩٧، ٩٨.
(٥٢) انظر: الجابري ، ٢٠٠٩م، ص: ١٣٧، ١٣٨، عبد الرحمن،ص: ٩٨، الدكان، ٢٠١٤م،ص ٢٢٢.
(٥٣) انظر: طروس١٤٢٦هـ: ٢٠٠٥م، ص: ٣٥، العمري، ٢٠٠٢م، ص: ٦٥، عادل،١٤٣٤هـ: ٢٠١٣م ، ص: ٢٣٣.
(٥٤) السيوطي:١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م،ج٣٢٨/٢، ٣٢٩.
(٥٥) ابن جني، ١٩٧٣هـ.١٩٦٠م،ج ١٩١/١.
(٥٦) الملخ، ، ٢٠٠٠م، ص١٢٧.
(٥٧) انظر: الخطيب، ٢٠٠٦م، ج٢٦٤/٢، ٢٦٥ بتصرف يسير.
(٥٨) انظر: الحاج صالح ، ٢٠١٢م.ص١٣٨، ١٣٩.
(٥٩) الأندلسي، د:ت:ج٧٥/١٠.
(٦٠) الأندلسي، د:ت،ج١٥١/٧.
(٦١) ناظر الجيش، ١٤٢٨هـ،٢٠١١/٤.
(٦٢) ابن مالك، ١٤١٠هـ:١٩٩٠م، ج: ٢٤٩/٢، ٢٥٠.
(٦٣) لمزيد عن علاقة الاقتضاء بأسلوب الشرط، انظر: الدريدي، ٢٠١١م،ص:٣٣٥.
(٦٤) ابن الناظم ، ٢٠٠٠م،ج٢١٥/١.
(٦٥) مصطفى ، ٢٠٠٧م، ص:١٥٣: ١٥٥ بتصرف، وانظر: البعزاتي، ص:٣١: ٣٣
(٦٦) الأنباري، أبو البركات، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ج٥٧١/٢.
(٦٧) الرفاعي ، ١٤٣١هـ: ٢٠١٠م.ص١٨، ٢٠.
(٦٨) لمزيد من التفيصل حول الإقناع بقياس التمثيل: ينظر: قادا، ١٤٣٧هـ: ٢٠١٦م، ص: ١٧٣.
(٦٩) ابن مالك١٤١٠هـ،١٩٩٠م:ج ٣١٥/١، وقد اقتصرت على ذكر دليلين خشية الإطالة.
(٧٠) انظر:طروس، ١٤٢٦هـ: ٢٠٠٥م، ص : ٣٢.
(٧١) انظر: صولة، ٢٠١١م،ص ٤٥، ٤٦.
(٧٢) الدريدي،٢٠١١م،ص: ٢٠١.
(٧٣) الأندلسي، د:ت،ج ١٩٧/٣.
(٧٤) ناظر الجيش،١٤٢٨هـ، ج:٨٠٤/٢.

ثبت بالمصادر والمراجع والدوريات العربية

١- الأنباري، أبي البركات: ١٤٢٤هـ: ٢٠٠٣م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المكتبة العصرية،بيروت، ط١.
٢- الأندلسي، أبو حيان: د:ت،التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل(تحقيق د. حسن هنداوي) دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ط١.
٣- بارت، رولان، ١٩٩٤م: قراءة جديدة للبلاغة القديمة(ترجمة عمر أوكان) أفريقيا الشرق،المغرب.د:ط.
٤- برتون، فليب: جوتيه، جيل ١٤٣٢هـ: ٢٠١١م، تاريخ نظريات الحجاج،(ترجمة: محمد صالح ناجي الغامدي) مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط١.
٥- البعزاتي، د. بناصر، ١٤٢٧هـ: ٢٠٠٦م: الصلة بين التمثيل والاستنباط ، بحث ضمن كتاب التحاجج طبيعته ومجالاته ووظائفه، تنسيق: حمو النقاري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ١٣٤ن مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،المغرب، ط١.
٦- التبريزي، شمس الدين محمد الحنفي، ٢٠١٣م : شرح الملا حنفي على الرسالة العضدية في آداب البحث والمناظرة(تحقيق السيد يوسف أحمد)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧- الجابري، محمد عابد: ٢٠٠٩م، بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٩.
٨- ابن جني، أبو الفتح عثمان:
أ- ١٩٧٣هـ.١٩٦٠م: المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف: أبو عثمان المازني النحوي البصري(تحقيق:إبراهيم مصطفي,عبد الله أمين) مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة,ط١.
ب- د:ت: الخصائص(تحقيق: محمد علي النجار) طبعة المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، القسم الأدبي.د:ط.
٩- الحاج صالح، د. عبد الرحمن، ٢٠١٢م: منطق العرب في علوم اللسان موفم للنشر، الجزائر،د:ط.
١٠-حمودة، د. طاهر سليمان، ١٩٩١م: القياس في الدرس اللغوي بحث في المنهج د. طاهر حمودة ،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، د: ط.
١١-الخطيب، د. محمد عبد الفتاح، ٢٠٠٦م: ضوابط الفكر النحوي دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، دار البصائر للطباعة والنشر، القاهرة،ط١.
١٢-الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين،١٩٩٠م : شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوازمي(تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين) دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١.
١٣-الدريدي ، سامية، ٢٠١١م: الحجاج في الشعر العربي بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط٢.
١٤- الدكان، د.محمد بن سعد، ٢٠١٤م: الدفاع عن الأفكار تكوين ملكة الحجاج والتناظر الفكري ، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، ط١.
١٥-الرفاعي، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، ١٤٣١هـ: ٢٠١٠م: السمات النحوية ، طبعة جامعة أم القرى، مركز بحوث اللغة العربية وآدابها، ط١.
١٦-السكاكي، يوسف بن أبي بكر،١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م: مفتاح العلوم (ضبطه: نعيم زرزور) دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط٢.
١٧-السيوطي ، جلال الدين:
أ- ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.الحاوي للفتاوي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د:ط.
ب- ١٤٢٧هـ :٢٠٠٦م، الاقتراح في علم أصول النحو(تحقيق : عبد الحكيم عطية)، دار البيروتي، دمشق، ط٢.
ج- د:ت، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(تحقيق د.عبد الحميد هنداوي) الناشر المكتبة التوفيقية، القاهرة، د:ط.
١٨-صولة، د. عبد الله:
أ- د:ت : الحجاج أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج، بحث ضمن كتاب:أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إعداد: فريق البحث في البلاغة والحجاج، إشراف د. حمادي صمّود، كلية الآداب، منوبة، تونس.
ب- ٢٠١١م: في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات د. عبد الله صولة، مسكيلياني للنشر، تونس، ط١.
١٩-طروس، د. محمد، ١٤٢٦هـ: ٢٠٠٥م: النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، دار الثقافة للنشر، المغرب، ط١.
٢٠-عادل، عبد اللطيف، ١٤٣٤هـ: ٢٠١٣م، بلاغة الإقناع في المناظرة، دار الأمان ،الرباط، ط١.

٢١-عبد الرحمن، د. طه:
أ- ١٩٩٨م: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١.
ب- ٢٠٠٠م: في أصول الحوار وتجديد الكلام ، المركز الثقافي العربي،بيروت، ط٢.
٢٢-عبيد، د. علي إمام،١٤٣٠هـ: ٢٠٠٩م: القياس الشرطي ومدى تحقق شروط القياس فيه تحليل ونقد ، الدار الإسلامية للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، ط١.
٢٣-العزاوي، د. أبو بكر، ١٤٢٧هـ: ٢٠٠٦م: الحجاج والمعنى الحجاجي ، ضمن كتاب التحاجج طبيعته ومجالاته ووظائفه، تنسيق: حمو النقاري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسة ندوات ومناظرات رقم ١٣٤ن مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط١.
٢٤-العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م: اللباب في علل البناء والإعراب (تحقيق د. عبد الإله النبهان) دار الفكر – دمشق، ط١.
٢٥-العمري، محمد: ٢٠٠٢م، في بلاغة الخطاب الإقناعي مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، أفريقيا الشرق،المغرب، ٢٠٠٢م.
٢٦-قادا، عبد العالي: ١٤٣٧هـ: ٢٠١٦م، بلاغة الإقناع دراسة تطبيقية ونظرية ، دار كنوز المعرفة، عمان، ط١.
٢٧-ابن مالك ، جمال الدين :
أ- ١٤١٠هـ: ١٩٩٠م: شرح التسهيل(تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون) هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١.
ب- ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م: شرح الكافية الشافية(تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي) جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١.
٢٨-مصطفى د. عادل ، ٢٠٠٧م: المغالطات المنطقية ، المركز الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١.
٢٩-الملخ، د. حسن خميس، ٢٠٠٠م: نظرية التعليل في النحو العربي ، دار الشروق، ط١.
٣٠-الناجح، د. عز الدين: ٢٠١١م: العوامل الحجاجية في اللغة العربية، دار نهى، صفاقس، تونس، ط١.
٣١-ناظر الجيش: ١٤٢٨هـ: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد(دراسة وتحقيق:علي محمد فاخر وآخرون) دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط١.
٣٢-ابن الناظم ، بدر الدين، ٢٠٠١م : شرح ابن الناظم على الألفية (تحقيق:محمد باسل عيون السود) دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط١.
٣٣-ابن هشام، عبد الله بن يوسف، ١٩٨٥م: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله) دار الفكر – دمشق، ط٦.

الرسائل الجامعية والدوريات العلمية:

١-أبو غلبون، هاني يوسف، ٢٠١٨م: الحجاج في النص القرآني سور الحواميم أنموذجا، رسالة ماجستير جامعة مؤتة.
٢-سامي، د. رامي جميل، ٢٠١٤م: آليات الحجاج في مناظرة السيرافي لمتى بن يونس القنائي (دراسة تحليلية) بحث منشور بالمجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، مج٢، ع٣.
٣-الزين، د. عماد الدين، ٢٠١٧م: كليات الجدل النحوي مُثُل من تفسير التسهيل لعلوم التنزيل، دراسة تأصيلية إجرائية في جدل النحو، بحث بمجلة كلية دار العلوم بالقاهرة، عدد: ١٠٦.
٤-علي، محمد راضي محمد،٢٠٠٥: السبر والتقسيم في النحو العربي، رسالة ماجستير بدار علوم القاهرة، إشراف أ.د/ علي أبو المكارم.
٥-ليتيمي، د. مراد، ٢٠١٤م: الحجاج والمغالطة في أدب المناظرة (مناظرة الحيدة والاعتذار أنموذجا)، بحث منشور بمجلة الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، عدد ٢٧.